



بنك السودان المركزي

القطاع النقدي والقطاع
الخارجي: الوضع الراهن ،
التحديات والرؤى المستقبلية

نوفمبر 2012م

This document was created using
Smart PDF Creator
To remove this message purchase the
product at www.SmartPDFCreator.com

المحتويات

3.....	ملخص التقرير
4.....	المحور الأول : الوضع الحالي للأداء النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي ومسبباته والدروس المستفادة
4.....	أولاً : المنهج الحالي لإعداد السياسات النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف والقطاع الخارجي :
6.....	ثانياً : التطورات النقدية خلال الفترة (2010- 2012) :
20.....	ثالثاً: أداء الأوراق المالية الحالي :
23.....	رابعاً: تطورات أداء سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف وميزان المدفوعات 2010-2012م :
29.....	خامساً: أداء ميزان المدفوعات للفترة (2010 – النصف الأول من عام 2012):
32.....	سادساً: تقييم الأداء المصرفي والمالي خلال الفترة (2010-2012) :
34.....	سابعاً: السياسات الرقابية والمصرفية لبنك السودان المركزي:
35.....	موقف المصارف من البرنامج
35.....	عدد المصارف
35.....	موقف المصارف من البرنامج
35.....	عدد المصارف
44.....	المحور الثاني: تحديات السياسات النقدية والمصرفية و سعر الصرف والقطاع الخارجي
44.....	أولاً: تحديات السياسات النقدية والمصرفية :
47.....	ثانياً: تحديات في مجال إصدار الأوراق المالية :
48.....	ثالثاً : التحديات التي تواجه القطاع المصرفي بالسودان :
50.....	رابعاً: التحديات في مجال سعر الصرف ، النقد الأجنبي والقطاع الخارجي :
53.....	المحور الثالث: السياسات المطلوبة للتعامل مع نتائج الأداء الحالي والتحديات المتوقعة
53.....	خلال الفترة (2013-2015م)
53.....	السياسات النقدية والتمويلية :
57.....	سياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي وميزان المدفوعات :
60.....	مساهمات وتحويلات المغتربين :
61.....	السياسات المصرفية
63.....	الملاحق :
65.....	مصفوفة سياسات معالجة الفجوة في القطاع الخارجي

ملخص التقرير

تهدف الورقة لتقويم أداء كل من القطاع النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي بالسودان (2010-2012) مع إبراز أهم التحديات التي صاحبت الأداء خلال الفترة المذكورة ، وإستقراء مؤشرات الأداء للقطاعات خلال الفترة (2013-2015) لذلك ركزت الورقة علي المحاور التالية :

I. الوضع الحالي للأداء النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي ومسبباته والدروس المستفادة حيث تناولت في هذا المحور :

a. المنهج الحالي للسياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف والقطاع الخارجي.

b. أداء السياسات النقدية والمصرفية و سعر الصرف والقطاع الخارجي خلال الفترة (2010 - 2012) م.

c. الدروس المستفادة من نتائج الأداء الحالي.

II. تحديات السياسات النقدية والمصرفية و سعر الصرف والقطاع الخارجي التي صاحبت الأداء ومن المتوقع أن تؤثر علي الأداء خلال الفترة (2013-2016) .

III. السياسات المطلوبة للتعامل مع نتائج الأداء الحالي والتحديات المتوقعة.

وقد إستندت الورقة علي المرجعيات التالية :

i. المرحلة الثانية من الخطة

الإستراتيجية للدولة (2012-2016) م.

ii. البرنامج الثلاثي الإسعافي 2012-2014 م.

iii. موجهات إطار الإقتصاد الكلي لموازنة

العام 2013 م.

واتبعت منهجية التحليل الوصفي والإستقرائي للبيانات الكمية ، ومنهجية تحليل SWOT لبيان

نقاط القوة والضعف في أداء كل من القطاع النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي خلال الفترة 2010م - 2012م ثم توضيح التحديات المتوقعه خلال الفترة 2013-2015م والسياسات المطلوبة للتعامل مع تلك التحديات.

المحور الأول : الوضع الحالي للأداء النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي ومسبباته والدروس المستفادة

أولاً : المنهج الحالي لإعداد السياسات النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف والقطاع الخارجي:

بتوظيف البرمجة المالية (Financial Programming) في إطار الإقتصاد الكلي تقوم وزارة المالية وبنك السودان بتحديد الزيادة المطلوبة في الكتلة النقدية بالحجم الذي يضمن تحقيق معدلات النمو والتضخم المستهدفة ، ثم يتم بعد ذلك تحديد نصيب القطاع الخاص ونصيب الحكومة بالتشاور بين بنك السودان ووزارة المالية ويكون هذا التحديد في إطار الأهداف الكلية والدور المتوقع لكل من القطاعين الخاص و العام. وفي ضوء ذلك يقوم بنك السودان بتحديد الأهداف الوسيطة في شكل متغيرات نقدية Monetary Variables تشمل النمو في الكتلة النقدية (Growth in broad money) والنمو في القاعدة النقدية وصافي الأصول المحلية والأجنبية للبنك المركزي (Net Domestic Assets & Net Foreign Assets) بحيث يمكن مراقبتها والتأثير عليها بالسياسات والاجراءات . ولأغراض ادارة وتنفيذ السياسة النقدية يقوم بنك السودان في نهاية ديسمبر من كل عام باصدار بيان سنوي (Annual Policy Statement) يوضح

فيه السياسة النقدية وسياسة التمويل المصرفي للعام الجديد ويشتمل هذا البيان على أهداف التمويل المصرفي (أهداف كلية وقطاعية وأهداف اقتصادية واجتماعية) والموجهات العامة والمؤشرات التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف . ويشتمل بيان بنك السودان السنوى أيضاً على الأسس والضوابط التي تحكم التمويل المصرفي بما فى ذلك مؤشرات تكلفة التمويل والضمانات والمتطلبات الاحترازية . ولأغراض الرقابة والمتابعة يقوم بنك السودان بتوزيع الأهداف الوسيطة الى مؤشرات كمية ربع سنوية بحيث تتم مراقبة هذه الأهداف الوسيطة لضمان التزام البرنامج بمساره المحدد وتحقيق الأهداف الكلية بنهاية البرنامج والسعى لمعالجة أى اختلالات تنشأ بعد دراستها ومعرفة أسبابها .

فى مجال سعر الصرف فإن النظام المتبع بواسطة بنك السودان المركزى منذ أغسطس 2001 هو نظام سعر الصرف المرن المدار **Managed Floating Exchange Rate** حيث يقصد به السماح للبنك المركزى- وفى حالة حدوث تغيرات كبيرة فى سعر الصرف- أن يقوم البنك المركزى بالتدخل فى سوق النقد الأجنبى (بيعا وشراء) وذلك من اجل احداث استقرار نسبى فى سعر الصرف (الحفاظ على قيمة العملة الوطنية) . و يتم تحديد سعر الصرف بناء على توجهات السياسة النقدية .

فيما يتعلق بمنهجية ميزان المدفوعات فإنه يتم إعدادة وفقا للطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر من صندوق النقد الدولي في عام 1993م والتي حدث فيها تحول كبير في منهجية الإعداداد عن الطبعة الرابعة ، والآن يتم دراسة محتويات ومتطلبات تطبيق موجهات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

ثانياً : التطورات النقدية خلال الفترة (2010- 2012) :

في هذا الجزء يتم التركيز على تحليل موقف عرض النقود ، القاعدة النقدية و ملخص للعمليات النقدية والتي تشمل : عمليات السوق المفتوحة ، الاحتياطي النقدي القانوني، عمليات الضخ السيولي ، وعمليات بيع وشراء النقد الأجنبي بالإضافة الي عرض لاتجاهات التضخم خلال الفترة قيد الدراسة .

1/ عرض النقود Money Supply والعوامل المؤثرة عليه ومكوناته :

بلغت الزيادة في عرض النقود في العام 2010م حوالي 6,851 مليون جنيهه (بنسبة 24.5%) بينما كان المستهدف حسب السياسة النقدية للعام 2010 هو 21.0% ، وقد ساهم التغير في موقف صافي الأصول الأجنبية ايجابيا بنسبة 2.0% من إجمالي التغيرات التي حدثت في عرض النقود ، أما صافي الأصول المحلية فلقد بلغت حوالي 85.0% ، بينما بلغت نسبة مساهمة بند إعادة التقييم حوالي 13%. وبنهاية عام 2011م بلغت

الزيادة في عرض النقود 7,006 مليون جنيه بنسبة نمو 20.1% علماً بأن المستهدف حسب السياسة النقدية كان 17% لعام 2011م ، وقد ساهم التغيير في موقف بند صافي الأصول الأجنبية سلباً بنسبة - 2.0% من إجمالي التغييرات الكلية في عرض النقود ، كما ساهم بند إعادة التقييم أيضاً سلباً بما نسبته - 17.0% ، ويعود ذلك الي تطورات سياسة سعر الصرف التي إقتضت تخفيض نسبة حافز الصادر من 18% خلال ديسمبر 2010م الي حوالي 7.6% في المتوسط خلال عام 2011م ، مما يعتبر رفع لقيمة الجنيه السوداني بطريقة غير مباشرة. أما في العام 2012م وحتى شهر سبتمبر 2012م فقد بلغت جملة التغييرات في عرض النقود حوالي 14,526 مليون جنيه بنسبة نمو حوالي 34.7% ، وقد كانت مساهمة التغيير في موقف صافي الأصول الأجنبية إنكماشية بنسبة 17% من إجمالي التغييرات في عرض النقود ، وساهم بند إعادة التقييم إيجابياً بمانسبته 34% من إجمالي التغييرات وساهمت التغييرات في بند صافي الأصول المحلية بحوالي 49% من إجمالي التغييرات. والملاحظ تحول تأثير بند صافي الأصول الأجنبية من التأثير الموجب الي التأثير السالب مما يشير الي تأثير إنفصال الجنوب وما ترتب عليه من تأثير في قطاع البترول والحركة التجارية بين السودان ودولة جنوب السودان.

الجدول التالي يوضح مساهمة كل من بنك السودان والبنوك التجارية في تطورات العوامل المؤثرة على عرض النقود خلال الفترة 2010-2012م .

جدول رقم (1)
مساهمة بنك السودان والبنوك التجارية في العوامل المؤثرة على عرض النقود

المساهمة النسبية للتغير 2012*	المساهمة النسبية للتغير 2011	المساهمة النسبية للتغير 2010	البند
100%	100%	100%	صافي الأصول الأجنبية
77.0%	81.0%	43.0%	بنك السودان
23.0%	19.0%	57.0%	البنوك التجارية
100%	100%	100%	بند إعادة التقييم
98.0%	99.1%	99.1%	بنك السودان
2.0%	0.1%	0.1%	البنوك التجارية
100%	100%	100%	صافي الأصول المحلية
62.0%	50.5%	44.0%	بنك السودان
38.0%	49.5%	56.0%	البنوك التجارية

المصدر : إدارة الإحصاء. (نسب المساهمة تم احتسابها على أساس التغير المطلق).
• تقديري

ساهم بنك السودان المركزي في عام 2010م بحوالي 43% من التغيرات التي تمت في بند صافي الأصول الأجنبية ، فيما بلغت مساهمة البنوك التجارية حوالي 57% ، وبالنسبة للتغيرات التي تمت في بند إعادة التقييم فنجد أن مصدرها الأساسي هو بنك السودان المركزي الذي ساهم بحوالي 99% من التغيرات التي حدثت في هذا البند ، أما فيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد ساهم بنك السودان المركزي بحوالي 44% من

إجمالي التغييرات في هذا البند وساهمت البنوك التجارية بـ 56%. أما في عام 2011م يلاحظ أن بند صافي الأصول المحلية قد أثر إيجاباً على التغيير في عرض النقود حيث ساهم بنك السودان بما يعادل 50.5% من إجمالي تغييرات بند صافي الأصول المحلية، بينما ساهمت البنوك التجارية بـ 49.5% من التغييرات التي تمت في صافي الأصول المحلية. أما بالنسبة للتغييرات التي حدثت في بند صافي الأصول الأجنبية فقد ساهم بنك السودان المركزي بنسبة 81% من التغييرات التي تمت فيه، وساهمت البنوك التجارية بما يعادل 19% من إجمالي تغييرات بند صافي الأصول الأجنبية. بالنسبة للتغيير في بند إعادة التقييم فهو يعود الي بنك السودان الذي ساهم بحوالي 99.0% من التغييرات التي تمت فيه بينما ساهمت البنوك التجارية بحوالي 1.0%.

يلاحظ أن بنك السودان كان صاحب التأثير الأكبر في التغييرات الكلية في عرض النقود في عام 2012م، حيث ساهم بنسبة 77.0% من التغييرات التي تمت في صافي الأصول الأجنبية وبنسبة 98% من التغييرات التي تمت في بند إعادة التقييم، كما ساهم بنسبة 62% من التغييرات التي تمت في بند صافي الأصول المحلية. وكانت مساهمة البنوك التجارية مكملة لمساهمة البنك المركزي حيث ساهمت بـ 38% من التغييرات في صافي الأصول

المحلية وبنسبة 23% من التغيرات في صافي الأصول الأجنبية وبحوالي 2% من تغيرات بند إعادة التقييم.

يستهدف البنك المركزى حالياً امتصاص السيولة الفائضة فى الاقتصاد عبر اليات الاحتياطي النقدى القانونى والذى تم رفعه الى 18% ، وتنشيط عمليات السوق المفتوحة، والتدخل فى سوق النقد الاجنبى ، وستعمل هذه الادوات على ادارة السيولة الكلية فى الاقتصاد بشكل متناسب مع ضمان توفير التمويل لسلع البرنامج الاسعافى الثمانية ودعم قاعدة الانتاج عبر تكوين المحافظ صناديق التمويل وتوفير فرص العمل عبر برامج التمويل الاصغر ، ويتوقع ان تسهم السياسات النقدية فى انعاش القطاعات الانتاجية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى .

الشكل (1) معدل النمو التراكمى لعرض النقود من ديسمبر 2011 أغسطس 2012 م



المصدر : بنك السودان المركزى – ادارة الاحصاء

بالرغم من انتهاج سياسة نقدية تقشفية إلا ان الاداء
الفعلى اوضح زيادة التوسع النقدى عن طريق عمليات
السوق المفتوحة ، و لذلك يمكن القول بان اهداف
السياسة النقدية اذا كانت مركزة على استقرار سعر
الصرف وتخفيض التضخم فقد ان الاوان ان تهتم السياسات
والاجراءات التى يتخذها البنك المركزى من اجل
المحافظة على الاستقرار المالى وتحسين مؤشرات السلامة
المالية بالتركيز على نسبة كفاية راس المال ومراقبة
نسب السيولة فى البنوك . وتجدد الاشارة الى ان
التمويل المصرفى الموجه للقطاعات الانتاجية قد ارتفع
بشكل ملحوظ ، اذ اصبح القطاع الزراعى والصناعى
يستحوذ على 31% من جملة التمويل . ويلاحظ ايضاً ان
التعثر المصرفى ارتبط بتمويل عمليات التجارة
الخارجية (الصادر والاستيراد) ويعزى ذلك الى مخاطر
سعر الصرف التى تعرض الممتعاملين الى خسائر متعددة
، كذلك تعتبر تذبذبات الاسعار العالمية اهم مصادر
التعثر المصرفى فى قطاع التجارة الخارجية .

2 / مكونات عرض النقود و الاحتياطي النقدي (Reserve Money) :

تشمل مكونات عرض النقود العملة لدى الجمهور
، الودائع تحت الطلب وشبه النقود، التى تضم
الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية والودائع
الأخرى بالعملتين المحلية والأجنبية .
من حيث مكونات عرض النقود نجد أن العملة لدى
الجمهور قد إرتفعت من حوالي 10.4 مليار جنيه
خلال عام 2010م الي 12.9 مليار جنيه بنهاية عام
2011م ، فيما بلغت بلغت حوالي 15.5 مليار جنيه
بنهاية أكتوبر 2012م، وانخفضت نسبة مساهمتها في

إجمالي عرض النقود من 30% بنهاية عام 2010 إلى حوالي 27% بنهاية أكتوبر 2012. أما الودائع تحت الطلب فقد إرتفعت من حوالي 9.4 مليار جنيه بنهاية عام 2010 وكانت تمثل وقتها حوالي 27% من عرض النقود ، إلى 12 مليار عام 2011 لتمثل 29% من عرض النقود ، ثم إرتفعت إلى 14.2 مليار جنيه بنهاية أكتوبر 2012 وأصبحت تمثل 25% من عرض النقود. بالنسبة لشبه النقود فقد إرتفعت من حوالي 15 مليار عام 2010 إلى 17 مليار عام 2011 ثم إرتفعت إلى 26.6 مليار جنيه بنهاية أكتوبر 2012 ، ومثلت 43% ، 40% و 47% من عرض النقود خلال 2010م ، 2011م وفي أكتوبر 2012م على التوالي، ويرجع الإرتفاع الكبير جداً في بند شبه النقود خلال عام 2012م إلى تأثير سياسات سعر الصرف الأخيرة التي ضيق الفجوة ما بين السعر الرسمي والسعر الموازي من حوالي 126% قبيل تطبيق إجراءات سعر الصرف الأخيرة إلى حوالي 2% حالياً.

إرتفع الاحتياطي النقدي من 15,763 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2010م إلى 20,661 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2011م بنسبة تغير بلغت 31% ، وارتفع بنسبة 43.6% خلال عام 2012م حتى شهر أكتوبر ليبلغ حوالي 29,671 مليون جنيه ، وخلال عام 2010م مثلت العملة لدي الجمهور حوالي 66% من إجمالي القاعدة النقدية وانخفضت نسبة

مساهمتها الي 62% خلال عام 2011م ثم الي 52% خلال عام 2012م ، وبالمقابل إرتفعت نسبة مساهمة إحتياطيات البنوك في إجمالي القاعدة النقدية من 30% خلال عام 2010م الي 31% خلال عام 2011م وبنهاية أكتوبر 2012م بلغت حوالي 38% من إجمالي القاعدة النقدية. كما إرتفعت نسبة مساهمة الودائع طرف البنك المركزي المضمنة في عرض النقود من إجمالي القاعدة النقدية من 4% عام 2010م الي 7% عام 2011م والي 10% بنهاية أكتوبر 2012م .

الجدير بالذكر أن بنك السودان المركزي كان قد إتخذ العديد من الإجراءات النقدية في سبيل الحد من التوسع النقدي تمثل أهمها في زيادة نسبة الإحتياطي النقدي القانوني من 8% خلال النصف الأول من العام 2010م الي 11% خلال النصف الثاني من العام 2010م . وخلال العام 2012م تمت زيادة النسبة الي 13% وعدلت لاحقا إلى 15% في شهر أبريل ثم إلى 18% في شهر يونيو 2012م. كما حددت السياسات النقدية لبنك السودان مؤشر هامش أرباح المرابحات ب 9% خلال عام 2010م وارتفع الي 12% خلال عامي 2011م و2012م .

3/ ملخص العمليات النقدية :

فيما يلي ملخص لأهم العمليات النقدية التي تمت خلال الفترة (2010م - أكتوبر 2012م) .

أ / عمليات السوق المفتوحة :

تم تنفيذ العديد من عمليات بيع وشراء الأوراق المالية (شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) ، شهادات الإستثمار الحكومية (صرح) ، وشهادات إيجارة بنك السودان (شهاب) بالإضافة الي شهادات ايجارة مصفاة الخرطوم (شامة). حيث بلغت جملة صافي مبيعات بنك السودان خلال عام 2010م حوالي +515.42 مليون جنيه من شهادات شهامة ، و-97.2 مليون جنيه من صرح ، +570 مليون جنيه من شامة وحوالي 144.5 مليون جنيه من شهادات شهاب . و خلال عام 2011م فقد بلغت جملة صافي مبيعات شهادات شهامة حوالي +370.71 مليون جنيه ، وصافي مبيعات صرح +54.46 مليون جنيه ، وصافي مبيعات شامة +226.79 مليون جنيه . أما خلال عام 2012 وحتى نهاية أكتوبر فقد بلغت جملة صافي مبيعات بنك السودان من الأوراق المالية حوالي +587.5 مليون جنيه من شهادات شهامة ، وحوالي +156.6 مليون جنيه من شهادات صرح ، وحوالي +222.3 مليون جنيه من شهادات شامة فيما بلغ صافي مبيعات شهاب حوالي +4.0 مليون جنيه. والملاحظ أن صافي عمليات السوق المفتوحة لبنك السودان خلال كل الفترة كان توسعياً. وقد حدت حاجة وزارة المالية للشهادات كأداة من أدوات تمويل العجز في الموازنة العامة من قدرة بنك السودان المركزي علي

إستخدام تلك الشهادات كأداة لإدارة السيولة في الإقتصاد وأضعف من فاعلية هذه الأدوات في تحقيق الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية .

ب/ عمليات التمويل الأخرى:

عمليات التمويل الأخرى تشمل صافي التمويل المؤقت للحكومة وتمويل البنوك والمؤسسات العامة والمساهمات الرأسمالية . الخ ، فقد بلغت جملة صافي تلك العمليات حوالي 1,556 مليون جنيه خلال عام 2010م ، وخلال عام 2011م بلغت جملة تلك العمليات حوالي 5,082 مليون جنيه. أما خلال عام 2012م وحتى نهاية شهر أكتوبر بلغت حوالي 11,704 مليون جنيه إشملت علي 2 مليار جنيه صافي تمويل مؤقت للحكومة وصافي عمليات شراء ذهب بحوالي 3.8 مليار جنيه وقد أدت هذه العمليات الي التوسع النقدي.

ج / مبيعات ومشتريات النقد الاجنبي :

بلغت جملة صافي مبيعات النقد الأجنبي خلال عام 2010م ما يعادل حوالي 6,846- مليون جنيه ، وخلال عام 2011م بلغ صافي مبيعات النقد الأجنبي ما يعادل حوالي 5,481 - مليون جنيه وخلال عام 2012م وحتى نهاية أكتوبر ما يعادل حوالي 4,274- مليون جنيه ليصبح الأثر النهائي لهذه العمليات

إنكماشياً خلال كل الفترات المذكورة ، وقد ساهمت هذه العمليات في سحب جزء من السيولة الزائدة في الإقتصاد .

5/ اتجاهات التضخم 2010-2012 م :

شهد معدل التضخم العام (Headline) خلال الفترة إرتفاعاً ملحوظاً متجاوزاً معدل الخانة الواحدة (التي تعدها لأول مرة بعد العام 1997م خلال شهر يناير 2009م) حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال عام 2010م حوالي 13% ، وارتفع المتوسط خلال عام 2011م ليبلغ حوالي 18% ومن ثم إرتفع متوسط معدل التضخم العام خلال عام 2012م الي حوالي 33% حتي نهاية شهر أكتوبر .

شكل رقم (2): معدل التضخم العام (Headline) خلال الفترة 2010-2012 م

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ومن أهم الأسباب التي ساهمت في زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة التوسع النقدي الناتج عن عمليات الضخ السيولي التي كانت تهدف لمعالجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية علي الإقتصاد السوداني خلال الفترة (2008 - 2010م) ، وتعديلات سعر الصرف خلال الفترة التي أعقبت إنفصال جنوب السودان والتي أدت الي خروج البترول من موارد الدولة وبالتالي تآكل الإحتياطيات الخارجية ، هذا بالإضافة الي السيولة التي ترتبت عن دخول بنك السودان كمشتري ومصدر للذهب في إطار محاولات سد الفجوة في النقد الأجنبي بطريقة تضمن الحصول علي الموارد مباشرة وإعادة توظيفها وفق الأولويات. الجدير بالذكر أن هنالك إجراءات مالية- إقتضتها الضرورة - تمت خلال النصف الثاني من العام 2012م و قد ساهمت أيضاً في زيادة معدل التضخم العام أهمها زيادة أسعار المحروقات (بنزين ، جازولين ، غاز) وزيادة ضريبة التنمية علي الواردات من 10% الي 13% وزيادة فئة الضريبة علي القيمة المضافة من 15% الي 17% ورفع ضريبة أرباح الأعمال من 15% الي 30% وزيادة الدولار الجمركي من 2.7 جنيه للدولار الي 4.4 للدولار.

شكل رقم (3): معدل التضخم الأساسي Core Inflation خلال الفترة

2012-2010



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

من الشكل رقم (3) أعلاه يتضح أن معدل التضخم الأساسي هو الآخر قد تجاوز معدل الخانتين خلال عام 2010م وبلغ في المتوسط حوالي 9.9% ، وخلال عام 2011م بلغ متوسط معدل التضخم الأساسي حوالي 15% وخلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر 2012م إرتفع الي حوالي 28.7% في المتوسط، الجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي Core Inflation يعكس تأثير أداء السياسات النقدية لوحدها علي المستوي العام للأسعار.

شكل رقم (4): معدل التضخم المستورد Imported Inflation خلال الفترة

2012 -2010

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يتحدد التضخم المستورد بالتغيرات في المستوى العام للأسعار نتيجة للتغيرات في سياسات سعر صرف أو نتيجة للتطورات الإقتصادية في دول الشركاء التجاريين Trade Partners. وكما هو معلوم فإن سياسات سعر الصرف كانت قد شهدت تطورات عديدة خلال الفترة 2010-2012م ، أهمها تبني بنك السودان المركزي لنظام الحافز في نوفمبر 2010م ، و سياسة حافز الصادر ثم سياسة تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي منذ 2011/4/21م و تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم بنسبة 91% في خطوة واحدة بحيث يساوي أو يقارب السعر في السوق الموازي (في حدود 5.00 جنيهات للدولار) كما سمح البنك المركزي للمتعاملين في سوق النقد الاجنبي (البنوك

والصرافات) بتحديد اسعار صرفهم ضمن نطاق محدد وذلك لتحقيق عنصر المرونة في سياسات سعر الصرف. هذه التطورات ساهمت بصورة كبيرة في إرتفاع معدلات التضخم المستورد بصورة كبيرة جداً حيث بلغ متوسط معدل التضخم 8% خلال عام 2010م وارتفع الي حوالي 16% في عام 2011م، فيما بلغ متوسط معدل التضخم المستورد حوالي 42% للفترة (يناير - أكتوبر 2012) .

ثالثاً: أداء الأوراق المالية الحالي :

أصدرت شركة السودان للخدمات المالية خلال الفترة من العام 2010م وحتى العام 2012م أوراق مالية حكومية جديدة بلغت في مجملها 9,590 مليون جنيه من إجمالي 10,522.3 مليون جنيه إجمالي حجم الإكتتابات المطروح بنسبة أداء بلغت 91.1% تفصيلها كالتالي :

شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) (مليون جنيه)

العام	حجم الإكتتاب المطروح	الإكتتاب الفعلي
2010م	1,693.6	1,693.6
2011م	2,841.4	2,573.2
2012م	2,495.3	2,089.9
الإجمالي	7,030.3	6,356.7

صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) (مليون جنيه)

الإكتتاب الفعلي	حجم الإكتتاب المطروح	العام
500	500	2010م
496.2	600	2011م
345.1	500	2012م
1341.3	1600	الإجمالي

شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) (مليون جنيه)

الإكتتاب الفعلي	حجم الإكتتاب المطروح	العام
1424.7	1424.7	2010م
467.3	467.3	2011م
0	0	2012م
1892	1892	الإجمالي

تميزت إصدارات الاوراق المالية خلال الفترة من العام 2010 وحتى العام 2012م بالتنوع والزيادة الكبيرة في حجم هذه الإصدارات مقارنة بالفترات الماضية كما تميزت الإصدارات في بدايات العام 2011م بالاستقرار والتغطية الكاملة وخلال فترة زمنية وجيزة، ولكن مع

نهايات العام 2011م وبدايات العام 2012م أصبحت إصدارات الشركة لا يتم تغطيتها بالكامل ، كما أصبحت تأخذ وقتاً أكبر من الفترة المحددة للإكتتاب.

أما بالنسبة للإسقاطات فقد أوردت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في أدوات الدين الداخلي تقدير حجم الإصدارات الجديدة لشهادات شهامة للعام 2013م بحوالي 2600 مليون جنيه أي بواقع 650 مليون جنيه لكل إصدار، بالإضافة إلى 300 مليون جنيه صكوك استثمارية و2400 مليون جنيه موارد عن تصكيك أصول حكومية.

أصبحت الأوراق المالية تمثل ركيزة أساسية لعمليات السوق المفتوحة وبذلك تسهم في تسهيل إدارة السيولة في الاقتصاد. يهتم البنك المركزي بتنشيط عمليات السوق المفتوحة لتكون أداة فعالة في السياسة النقدية، والشروط الضرورية لاستدامة سوق الأوراق المالية تتطلب استمرار توزيع الأرباح لحملة الصكوك في مواعيد منتظمة ومراعاة حجم السوق عند طرح إصدارات جديدة .

رابعاً: تطورات اداء سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف وميزان المدفوعات 2010-2012م :
1/ سياسات القطاع الخارجي خلال الفترة (2010-
2012) :

تم اصدار عدد من السياسات كان ضمن اهدافها تحسين موقف ميزان المدفوعات وقد ساهمت هذه السياسات مساهمة فاعلة في تخفيف العجز الكلي للميزان ، ولكن شابها بعض القصور ، ويتضح ذلك من خلال الاتي:

i. الارتفاع في قيمة واردات وسائل النقل بالرغم من قرار مجلس الوزراء رقم (274) الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2010 والخاص بمنع استيراد العربات الصوالين المستعملة والتي ارتفعت وارداتها بمعدل 59 %.

ii. بالرغم من انخفاض العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات في العام 2012 ، الا انه لا زال هنالك قدر كبير من تحويلات السودانيين العاملين بالخارج غير مستوعب في القنوات الرسمية بالرغم من السياسات التي استهدفت تقليل الفجوة بين سعر الصرف في السوق المنظم والسوق الموازي.

iii. استمرار ظاهرة تهريب الذهب بالرغم من السياسات التي تم اتباعها للحد من هذه الظاهرة .

2/ تطورات سعر الصرف خلال الفترة 2010 -

2012م :

أ/ نظام حافز الصادر:

تبنى بنك السودان المركزي نظام الحافز لجذب مزيد من موارد النقد الأجنبي وتقليل الفارق بين السوق المنظم والرسمي وأيضا لتشجيع الصادرات وتقليل الواردات خاصة غير الضرورية في الفترة من نوفمبر 2010 ، وقد هدف نظام الحافز الي جذب حصائل الصادرات غير البترولية بجانب المتحصلات الأخرى التي أصبحت تغذى السوق غير المنظم بسبب إختلاف أسعار الصرف، كما هدف الي تصحيح سعر الصرف ، بحيث تؤدي عملية التحفيز إلي تقريب الفجوة بين السعر في السوق المنظم و سعر السوق غير المنظم وازالة الفجوة كلياً بالتدريج، وذلك باستيعاب النسبة في سعر السوق المنظم حتى يصبح السعر متساوي في السوقين

ب/ تثبيت السعر:

انتقل البنك من سياسة حافز الصادر الي سياسة تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكى منذ 21/4/2011 حيث تم تثبيت حافز الصادر فى حدود 4.77% منذ ذلك الوقت حتي مايو 2012م، وذلك بسبب ضعف الموارد من النقد الأجنبي التي تمكنه من التدخل في سوق النقد الأجنبي متي ما تطلب الأمر ذلك، وضرورة توظيف الموارد المتاحة في

إستيراد السلع الأساسية والمواد البترولية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي.

ج/ فترة تطبيق آلية سعر الصرف :

منذ 21 مايو 2012 تم تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم بنسبة 91% في خطوة واحدة بحيث يساوي أو يقارب السعر في السوق الموازي (في حدود 5.00 جنيهات للدولار) بحيث لا تزيد الفجوة بين السوق المنظم والسوق الموازي عن 2% ، ومن ثم بدأ البنك المركزي إيقاف ضخ النقد الاجنبي تدريجيا للبنوك التجارية والصرافات ، وفي المقابل سمح البنك المركزي للمتعاملين في سوق النقد الاجنبي (البنوك والصرافات) بتحديد اسعار صرفهم ضمن نطاق محدد وذلك لتحقيق عنصر المرونة في سياسات سعر الصرف. وقد أدى نظام الآلية الي خلق نوع من ترشيد إستخدامات موارد النقد الأجنبي، وبالتالي إستقرار نسبي معقول في أسعار الصرف ، و أسهمت آلية سعر الصرف في جذب موارد مقدرة بواسطة البنوك التجارية والصرافات ، إذ إرتفعت موارد الصرافات من حوالي 30 مليون دولار لفترة الأربعة اشهر التي سبقت تطبيق الآلية إلى حوالي 55 مليون دولار للأربعة أشهر التالية (خلال تطبيق الآلية) أي بنسبة زيادة بلغت 83% بينما ارتفعت موارد البنوك من 545 مليون دولار إلى 653 مليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت 20% .

الجدير بالذكر أن سعر الصرف قد إنخفض من 6.2 جنيه للدولار الي 5.5 جنيه للدولار بمجرد الإعلان عن التوصل الي إتفاق حول النفط بين السودان وجنوب السودان في سبتمبر 2012م وهذا يؤكد بأن ظاهرة المضاربة وعدم اليقينية في سوق النقد الأجنبي تلعب دوراً أساسيا في تحديد سعر الصرف وأن سعر السوق الموازي لا يعكس السعر الحقيقي، بل يمكن القول بان اتفاقيات التعاون مع دولة الجنوب ستلعب دور اساسى فى دعم استقرار سعر الصرف .

جدول رقم (2) الصادرات غير البترولية حتى نهاية يوليو 2012 (ملايين الدولارات)

السلعة	حتى نهاية يوليو 2012	حتى نهاية يوليو 2011	النسبة
ذهب	1,457.96	678.21	74.97%
كروم	1.68	7.24	0.09%
كركدي	7.98	12.73	0.41%
سمسم	80.12	158.36	4.12%
صمغ	41.93	49.73	2.16%
قطن	7.58	22.91	0.39%
خان	157.65	99.06	8.11%
ايل	43.38	13.88	2.23%
لحوم	18.34	2.89	0.94%
جلود	17.05	23.02	0.88%
خرقة	16.06	14.52	0.83%
أخرى	95.01	68.47	4.89%
الصادرات غير البترولية	1,944.74	1,151.02	100.00%

المصدر: بنك السودان المركزى - ادارة النقد الاجنبى
يمثل الذهب 74% من جملة الصادرات السودانية حسب الاداء الفعلى من يناير-يوليو 2012م ، وتشير

التقديرات الى امكانية تحقيق 2435 مليون دولار
 بنهاية العام 2012م، يمثل صادر الضأن والابل
 حوالى 10.24% من جملة الصادرات ، والسهم
 والسمغ حوالى 4.12% و 2.16% على التوالي. وهذا
 يعنى بان الذهب اصبح يمثل مورد حقيقى لتمويل
 معظم عمليات الاستيراد للسلع الضرورية (السكر،
 القمح والدقيق، المحروقات والادوية) وكذلك
 مقابلة احتياجات الدولة وتغطية الالتزامات
 القائمة فى الصناديق والمؤسسات التمويلية
 العالمية . الا ان فكرة اعتماد الدولة على صادر
 الذهب بالكيفية الحالية ما تزال قاصرة اذ لابد
 من انشاء شركات حكومية تنشط فى مجال انتاج
 وتصدير الذهب خصوصاً بعد انشاء مصفاة الذهب،
 وبالتالى لابد من ظهور الايرادات الذهبية ضمن
 الموازنة العامة لتحديد حجم مساهمة الذهب فى
 ميزانية الدولة وابتكار اليات واساليب تضمن
 توريد حصيلة الذهب للحكومة، فضلاً عن تحديد نصيب
 الحكومة فى الشركات المنقبة للذهب الاجنبية
 والمحلية مع توضيح مساهمتها فى الايرادات
 الضريبية للدولة . تشير التوقعات الى امكانية
 تسجيل 3.6 مليار دولار لمجمل حصيلة الصادرات
 الذهبية والصادرات التقليدية الاخرى، وهذا يؤكد
 تقليل الفجوة فى الميزان التجارى بقدر كبير،
 وتتطلب ازالة العجز التجارى كليا تنسيق الجهود
 بين القطاع الزراعى والقطاع الصناعى من اجل
 تطوير الصناعات التى تتميز بالروابط الامامية
 والخلفية (Forward and Backward Linkages) والاستفادة
 من الميزات النسبية لسع الصادر الرئيسية وتطوير
 القيمة المضافة عن طريق التصنيع من اجل التصدير

جدول رقم (3) الواردات خلال الفترة (يناير - يوليو) 2012م مقارنة بنفس الفترة من العام 2011م (بملايين الدولارات)

البيان	2011	2012	الوزن %
مواد خام	503.7	748.4	14.4
مصنوعات	1043.5	1156.7	22.2
وسائل نقل	538.9	595.7	11.4
مصنوعات تحايقية	943.2	1011.9	19.4
منسوجات	150.1	140.5	2.7

20.4	1060.1	1311.6	الات ومعدات
8.1	424.3	582.3	مواد كيميائية
0.6	32.7	46.5	المشروبات والتبغ
0.7	34.6	12.4	أخرى
100.0	5205.8	5132.3	المجموع الكلي

المصدر: بنك السودان المركزي - ادارة النقد الاجنبي

سجلت المواد المصنعة 22% من جملة الواردات خلال الفترة يناير-يوليو 2012م ، الات والمعدات 20.4% ، المصنوعات الغذائية 19.4% والمواد الخام 14% ، وهذا يدل على ان استراتيجية احلال الواردات لم تحقق اهدافها حتى الان ، اذ ما تزال فاتورة الاستيراد عالية بكل المقاييس ولا تعكس قدرة البلاد على التصدير ولذلك يستمر العجز التجاري وتستمر ضغوط سعر الصرف مؤدية الى ارتفاع معدلات التضخم المستورد، وتمثل المواد الغذائية 19.4% من جملة الاستيراد في بلد كان يمكن ان يكون سلة غذاء العالم ، ولذلك يمكن القول باهمية تكثيف الجهود لزيادة الانتاج لتغطية الاستهلاك المحلي تحديداً في سلع السكر والقمح والادوية والمحروقات ، والاستمرار في ترقية الصادرات والاستفادة من اتفاقيات التجارة الموقعة مع دولة الجنوب سواء في تجارة الحدود او التجارة الدولية .

الاستيراد لسلع البرنامج الاسعافي : (بملايين الدولارات)

السلعة	2011	حتى اغسطس 2012م	النسبة	حتى نهاية العام الاسقاطات 2012م
قمح	690,1	506,1	27.9%	648,1
دقيق قمح	21,1	15,6	0.9%	19,9
سكر	506	321,4	20.4%	411,5
زيوت حيوانية ونباتية	147,5	91,2	6.0%	116,8
منتجات بترولية	735,1	723,0	29.7%	925,8
ادوية ومعدات طبية وصيدلية	375,7	216,8	15.2%	277,6
الجملة	2,475,8	1,874,4	100.0%	2,400,1

- تم احتسابها من الاداء الفعلى للواردات- ادارة الاحصاء بنك السودان المركزي

صادرات سلع البرنامج الاسعافي : (بملايين الدولارات)

السلعة	2011	حتى اغسطس 2012م	النسبة	الاسقاطات حتى نهاية العام 2012م
الذهب	1454.9	1544.3	78.64%	2491
الثروة الحيوانية	363.3	257.1	13.09%	399.6
القطن	27.03	8.5	0.43%	29.733
الصمغ	81.9873	45.8	2.33%	90.2
الحبوب الزيتية (السمسم، الفول، حب البطيخ)	240.7	108.1	5.51%	264.77
الجملة	2167.9	1963.9	100.00%	3275.3

• تم احتسابها من الاداء الفعلى للمصادر- ادارة الاحصاء بنك السودان المركزي

3/ أثر سياسات النقد الأجنبي على القطاع

الخارجي :

في إطار البرنامج الإسعافي الثلاثي تم إتخاذ العديد من الاجراءات لتحسين موقف ميزان المدفوعات 2010-2012 والملحق رقم (5) يوضح مصفوفة الإجراءات وتأثيراتها علي موقف ميزان المدفوعات.

خامساً: اداء ميزان المدفوعات للفترة (2010 – النصف الأول من عام 2012):

ارتفع العجز في ميزان المدفوعات من 54.2 مليون دولار في عام 2010 إلى 835.4 مليون دولار في عام 2011 على الرغم من تحسن فائض الحساب المالى والراسمالي من 661.1 مليون دولار عام 2010 الى

1,882.8 مليون دولار في العام 2011 بمعدل 184.8% ،
ويعزى ارتفاع العجز في الميزان الكلي الى
تراجع الفائض في الحساب الجارى من 157.2
مليون دولار في عام 2010 الى 86 مليون دولار في
عام 2011م نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان
التجارى من 2,564.9 مليون دولار في عام 2010 الى
1470.9 مليون دولار في عام 2011 بمعدل نقصان
قدره 42.6% ، وارتفاع بند الاخطاء والمحذوفات (مدفوعات غير مبنية) من 872.5 مليون دولار في
عام 2010 الى 2,804.2 مليون دولار عام 2011 .
بالنسبة لاداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2012 بالمقارنة مع
النصف المقابل من عام 2011 ، فنلاحظ تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات
من فائض بمبلغ 44.9 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2011 إلى
عجز قدره 3.6 مليون دولار في النصف الاول من العام 2012 بسبب التحول
في الحساب الجارى من فائض قدره 2,656.2 مليون دولار إلى عجز قدره
2,502.1 مليون دولار بمعدل انخفاض 194.2% نتيجة لارتفاع عجز في
الميزان التجارى بنسبة 177% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق(2011)
وذلك للأسباب التالية:-

1. الانخفاض في صادرات البترول بمعدل 98.2% (نتيجة لانفصال جنوب السودان).
2. ارتفاع قيمة الواردات
فيما انخفض العجز في حساب الخدمات
والدخل والتحويلات بمعدل 68.6% في النصف الاول
من عام 2012 مقارنة مع الفترة المقابلة من

عام 2011 وذلك بسبب انخفاض الدفعيات Out flow الخاصة بشركات البترول.

وفي الحساب الرأسمالي والمالي تحول صافي التدفقات الرأسمالية من تدفق للخارج بمبلغ 81.31 مليون دولار في النصف الاول من عام 2011 الى تدفق للداخل بمبلغ 759.4 مليون دولار في نفس الفترة من عام 2012 ويعزي ذلك للأسباب الآتية:

1. ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 12.3 % علي الرغم التداعيات السالبة لإنفصال الجنوب علي المؤشرات الإقتصادية الكلية.

2. انخفاض صافي استثمار الحافطة بمعدل 113.5 وذلك نتيجة لانخفاض ودائع السودان بالخارج.

3. انخفاض صافي الاستثمارات الأخرى بمعدل 56.7 % بسبب خروج ودائع حكومة جنوب السودان في العام 2012.

ونتيجة لهذه التحركات تحولت الاحتياطات الرسمية من العملات القابلة للتحويل من فائض بمبلغ 44.9 مليون دولار في النصف الاول من عام 2011 الى عجز بمبلغ 3.6 مليون دولار في نهاية النصف الاول من عام 2012 ، وذلك بسبب العجز الكبير في الحساب الجاري ، بالرغم من الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي.

كما يلاحظ الرقم الموجب لبند الاخطاء والمحذوفات في العام 2012 (1,739.1 مليون دولار) مقارنة بالرقم السالب في العام 2011 (2,530 مليون دولار) ، حيث يشير ذلك الى تدفقات داخلية في العام 2012 يمكن ان تحسن من موقف الميزان الكلي .

سادساً: تقييم الأداء المصرفي والمالي خلال الفترة (2010-2012) :

بلغ عدد المصارف العاملة بنهاية سبتمبر 2012م حوالي (34) مصرفاً لها 627 فرعاً تنتشر في معظم أنحاء البلاد ، ويعمل القطاع المصرفي بكامله (بما في ذلك البنك المركزي) وفقاً للنظام المصرفي الإسلامي ، وقد عكست المؤشرات الماليه لأداء القطاع المصرفي تطوراً ايجابياً عن ما كانت عليه .

**جدول رقم (3)
مؤشرات الأداء بالقطاع المصرفي**

(مليون جنيه)

البيان	2010	2011
إجمالي الأصول	41.137	46.496
إجمالي الودائع	26.611	29.526
نسبة المصروفات الى الإيرادات	%46	%44
حجم التمويل المصرفي	24.525	28.769
نسبة التعثر	15.4	13.2
إجمالي الأرباح	1.172	1.934

بالرغم من انخفاض حجم عمليات التمويل بالمربحة من 70% سابقاً الى حوالي 53.6% حالياً ، الا ان المربحة مازالت تمثل اهم صيغ التمويل المصرفي ، ونظراً لتحمل الممول لمخاطر التمويل اصبحت اكثر الصيغ التي تترتب عليها ظاهرة التعثر المصرفي، تاتي المشاركة في المرتبة الثانية بنسبة 11.2%

ومن ثم المقاوله والسلم فى حدود 9% على التوالى . لضمان توزيع مخاطر التمويل بين البنك والممول لابد من تشجيع صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة والسلم ، مؤخراً تم استخدام صيغة الاجارة وهى تناسب التمويل العقارى ويتوقع ان تنتشر صيغ التمويل الاسلامى المختلفة مع تطور المنتجات المالية الاسلاميه .

جدول رقم (4) رصيد التمويل المصرفى حسب القطاعات يناير - يوليو 2012م (مليون جنيه)

النسبة	يوليو	يونيو	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	القطاع
13.1%	2,928.2	2,870.35	2,786.5	2,588.5	2,662.5	2,682.0	2,640.0	الزراعة
11.5%	2,573.9	2,556.08	3,102.4	2,493.0	2,439.5	2,273.2	2,174.9	الصناعة
5.9%	1,319.8	1,255.05	1,426.3	1,215.7	1,390.4	1,308.8	1,312.3	النقل
0.2%	37.1	37.41	38.2	42.1	42.4	43.3	37.7	التخزين
15.7%	3,508.7	3,568.20	3,847.9	3,606.1	3,630.2	3,290.4	3,228.6	التجارة المحلية
2.9%	656.1	667.59	765.1	716.2	637.0	644.2	685.7	الصادرات
4.8%	1,084.3	1,279.44	2,201.1	1,171.9	1,293.6	1,260.3	1,186.8	الواردات
11.6%	2,610.0	2,405.54	2,703.3	2,320.7	2,058.9	2,049.7	1,844.8	الانشاءات
0.2%	43.3	44.27	83.9	33.7	40.6	35.3	-	الطاقة والتعدين
1.1%	243.3	251.86	251.6	251.6	258.9	266.6	-	المؤسسات المالية غير المصرفية
3.1%	700.0	668.58	647.0	647.0	639.4	636.9	-	الحكومات الولائية و المحلية
29.9%	6,713.4	5,932.20	7,384.10	5,510.80	6,365.10	6,507.60	-	أخرى
100.0%	22,418.1	21,536.57	25,237.4	21,597.3	21,671.1	20,998.3		المجموع

المصدر : بنك السودان المركزى ادارة الاحصاء .
تمثل التجارة المحلية 15% من جملة محفظة التمويل لدى البنوك التجارية خلال الفترة من يناير - يوليو 2012م ، الزراعة 13% ، الانشاءات ، الصناعة 11% ، التعدين 0.2% ، وبقية التمويل يتوزع حول أنشطة خدمية متنوعة ، وهذا يعنى بان التمويل المصرفى لم يتركز القطاعات الانتاجية ، اذ استحوذت قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين على 5.4 مليار جنيه من جملة التمويل المصرفى المقدر بحوالى 22.4 مليار جنيه أى بنسبة 24.2%. ولذلك يمكن القول لابد من تقديم حزمة حوافز تشجيعية للبنوك التى تقدم التمويل للقطاعات الانتاجية .

سابعاً: السياسات الرقابية والمصرفية لبنك السودان المركزي:

هدفت سياسات ومجهودات بنك السودان المركزي إلى تحقيق السلامه الماليه للمصارف ورفع الكفاءة الماليه لها ومعالجة مكامن الضعف والقصور والتقليل من المخاطر التي قد تتعرض إليها المصارف بغرض ضمان حقوق المودعين من جهة والتأكد من حسن توظيف واستغلال الموارد المتاحة لديها، بهدف إيجاد جهاز مصرفي سليم وفاعل يكون قادراً علي تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني ، وقد تركزت أهم المحاور التي عمل من خلالها البنك المركزي لتحقيق هذه الأهداف مايلي:

i. برنامج إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي:

في مطلع العام 2000م تبنى بنك السودان المركزي برنامج إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي كان الهدف الاساسي من خلفه تقوية المراكز المالية للمصارف السودانيه وتمكينها من المنافسة والصمود وزيادة كفاءتها الماليه ومساهمتها في الإقتصاد الوطني من خلال محوري زيادة رأس المال المدفوع أو الدمج المصرفي وقد تم تصميم البرنامج ليكون في ثلاث مراحل خلال الفترة (2000م - 2011م) مقسمة كالآتي:

- المرحلة الاولى (2000-2002م) وتستهدف رفع الحد الادنى لرأس المال الى مبلغ 30 مليون جنييه.

• المرحلة الثانية (2003-2009م) وتستهدف رفع الحد الأدنى لرأس المال الى مبلغ 60 مليون جنيه.

• المرحلة الثالثة (2010-2011/12/31م) وتستهدف رفع الحد الأدنى لرأس المال الى مبلغ 100 مليون جنيه.

فيما يلي إحصائية لموقف المصارف لإستيفاء برنامج إعادة الهيكلة بنهاية المرحلة الثالثة :

النسبة	عدد المصارف	موقف المصارف من البرنامج
60%	19	المصارف التي تمكنت من استيفاء متطلبات المرحلة الثالثة (100 مليون جنيه فأكثر)
40%	13	المصارف التي لم تتمكن من استيفاء متطلبات المرحلة الثالثة (100 مليون جنيه)

موقف المصارف في أغسطس 2012م فكان كالاتي :

النسبة	عدد المصارف	موقف المصارف من البرنامج
79%	27	المصارف التي تمكنت من استيفاء (100 مليون جنيه فأكثر)
21%	7	المصارف التي لم تتمكن من استيفاء (100 مليون جنيه)

الدمج المصرفي في ظل برنامج إعادة الهيكلة :

شهد برنامج إعادة الهيكلة منذ تطبيقه في عام 2000م ثلاث حالات وكانت كالاتي :

1. بنك المشرق (وهو فرع لبنك اجنبي) مع بنك النيل الأزرق وكان اندماج طوعي في سبتمبر 2003.

2. بنك القصارف للإستثمار (وهو بنك ولائي مملوك لولاية القصارف وكان قد تعرض لمشاكل ماليه

كبيره وشارف علي التصفيه) مع مصرف الإدخار وكان دمج قسري وقد تمت العمليه تحت الإشراف الكامل للبنك المركزي وكان ذلك في العام 2006م .

3. بنك الخرطوم ومصرف الإمارات والسودان في العام 2008، وقد كانت عملية الإندماج طوعية وبرغبة من المالكين (يمتلك بنك دبي الإسلامي ومجموعة مستثمرين اجانب الحصة الوافره في كل من المصرفين) وقد أشرف البنك المركزي على هذه العمليه .

تجربة مجموعات التحالفات المصرفيه :

قام بنك السودان المركزي في آواخر العام 2007م بتكوين مجموعات تحالف مصرفية بلغت في جملتها خمس مجموعات وذلك بغرض تشجيع تعامل مصارف المجموعات فيما بينها والتنسيق في المجالات المختلفه مثل تأسيس المحافظ والصناديق الإستثمارية وتوحيد الأنظمة المحاسبية والتقنية وغيرها ، وذلك بغية إحداث التفاهم والتناغم المطلوب مما يؤدي في النهايه الي تسهيل الاندماج الطوعي لمصارف المجموعه فيما بينها وقد تم توزيع المصارف على هذه المجموعات وفقا للتشابه في الأهداف أو طبيعة النشاط والتخصص أو المملكيه .

المعوقات التي واجهت مشروع الدمج المصرفي :

جدير بالذكر أنه تم في نهاية العام الماضي تقييم عمل المجموعات عن طريق استبيان للوقوف على أداء هذه المجموعات وتم التوصل الى عدة نتائج أهمها :

1. أن هنالك إنسجام بين المصارف داخل المجموعات ولكن ليس الى المدى الذي يضمن حدوث الدمج .
 2. قوة المراكز المالية لبعض المصارف تجعلها في غير حوجة الى عملية دمج .
 3. أشارت جميع المصارف إلى رغبتها في أن يكون الدمج طوعياً .
 4. تم وضع مقترح للبنك المركزي ليتولى دمج المصارف التي يملكها أولاً و بعد نجاح الدمج يتم دمج بقية المصارف .
- ونخلص مما سبق الي ان فكرة مجموعات التحالفات أخفقت في تحقيق الاهداف الرئيسية التي كونت من أجلها وهي تشجيع الدمج الطوعي بين المصارف ، إلا أنها حققت بعض النجاحات في مايتعلق بإدارة السيولة بين المصارف كما في مجموعة الوطن .

ii. رفع كفاءة الأصول في الجهاز المصرفي:

تحقيقاً لجودة الأصول ولتفادي المخاطر الناجمة عن تركيز التمويل المصرفي في عميل

واحد أو مجموعه محدد من العملاء وبغرض إتاحة الفرصة لشرائح القطاع الخاص من الاستفادة من التمويل المصرفي ، فقد حدد بنك السودان المركزي ضمن الموجهات الرقابيه حدود عليا لتمويل العميل من المصرف الواحد بنسبة لا تتجاوز (25% من رأس المال المصرف) ويدرس البنك حالياً إمكانية وضع حدود عليا أو سقفوات لاستدانة العملاء من الجهاز المصرفي ككل (Over all exposure) بغرض الحد من تركيز المخاطر في شريحة محددة من العملاء وتفادي الأزمات التي يمكن أن تصيب القطاع المصرفي جراء هذا التركيز.

iii. تطبيق مشروع الترميز الائتماني للعملاء:

استحدث البنك المركزي نظام الترميز الاليكتروني لعملاء الجهاز المصرفي وذلك عن طريق تخصيص كود محدد لكل عميل يضم المعلومات الخاصه به وعملياته القائمة والتعثر أن وجد وذلك بغرض تسهيل مهمة الاستعلام عن العملاء ومعرفة تاريخهم الائتماني قبل الدخول معهم في أي التزامات أو عمليات جديدة، وقد قام البنك المركزي بإنشاء وكالة متخصصة تتبع له للقيام بهذه المهمة ، كما تمت إجازة قانون الإستملاء والتصنيف الائتماني ونتوقع أن يحقق هذا المشروع طفره كبري في مجال الاستعلام الائتماني عن العملاء وحظر الشرائح المتعثره لتفادي المخاطر المستقبليه في مرحلة مبكره، كما يعمل البنك علي وضع الضوابط المنظمه لعمل وكالات

التصنيف الائتماني (التجاريه) ووضع الأطر القانونية اللازمه لها.

iv. تطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف:

افرد البنك المركزي اهتماماً واسعاً بتطبيق الضبط المؤسسي بالمصارف عبر المنشورات والضوابط اللازمه لذلك ، وقد قام البنك بتحديد مهام وواجبات مجالس الإدارات بوصفها اعلي سلطه بالمصرف وتفعيل دورها في وضع ورسم السياسات العامه ، كما تم تحديد مهام الإدارات التنفيذية والهيكل التنظيمية والوظيفية اللازمه لمنع تداخل المهام والاختصاصات ، كما وضع المنشور دور لجان المراجعة الداخليه وإدارات المخاطر بالمصارف تمشياً مع الاتجاهات العالميه الحديثه في هذا المجال ، وقد اصدر البنك أواخر يونيو 2012م ملحقاً للمنشور اخضع فيه وظيفة سكرتير المجلس لبعض الضوابط الرقابيه، كما وضع المنشور بعض الضوابط الخاصه باجتماع الجمعيات العموميه، وكذلك تنظيم دخول المصارف في اتفاقيات إدارة مع أطراف خارجيه .

v. تطوير أسس وضوابط منح التمويل المصرفي:

يعتبر موضوع التمويل المصرفي وإدارته من اكبر المخاطر التي تواجه المصارف ، لذا فقد أولي البنك المركزي اهميه خاصه لتنظيم هذا الموضوع في سياساته الرقابيه حيث ألزمت سياسات بنك السودان المصارف التجاريه بعمل الاستعلام

المبدئي اللازم عن العملاء قبل الدخول في أي التزامات جديدة كما أُلزم المصارف بتكوين إدارات للمخاطر لتقوم بدراسة طلبات العمليات التمويلية قبل تصديقها للتأكد من استيفائها لكافة الضوابط والمتطلبات الواجب إتباعها.

أيضا في سبيل تنظيم أسس وضوابط منح التمويل المصرفي وتعزيز الضمانات فقد تم وضع الإجراءات التي تنظم عمليات الرهن العائم وذلك بتقييم الأصول المراد رهنها وإصدار شهادة تأمين لصالحها، وفي حال رهن الأصول (الماكينات والمعدات وخلافه) لأكثر من بنك يجب الحصول على موافقة البنك المرتهن الأول.

vi. مكافحة عمليات غسل الأموال :

في إطار الاهتمام الدولي المتعاظم بموضوع مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي سبيل الوفاء بالمتطلبات الاحترازية الواجبة الإتباع، اهتم البنك المركزي بموضوع مكافحة عمليات غسل الأموال، وفي هذا الصدد فقد تمت إجازة تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2010م، كما تم تفعيل عمل وحدة التحريات المالية ببنك السودان المركزي وإجازة الهيكل الوظيفي الخاص بها، وباشرت الوحدة مهامها المتمثلة في تلقي البلاغات عن حالات الاشتباه من المصارف والمؤسسات المالية وإجراء التحريات والتحقيقات اللازمة والتقارير بشأنها، كما تم كذلك تفعيل عمل اللجنة

الإدارية المنشأة بموجب القانون والتي تخدم
جهات حكومية عديدة .

vii. في مجال التفتيش المصرفي:

في إطار التحول للرقابة القائم على إدارة
المخاطر كأحد الاتجاهات العالمية الحديثة ،
أحدث البنك المركزي تغييراً في نمط عمليات
التفتيش المصرفي بغرض تحول عملية التفتيش
المصرفي من تفتيش إجرائي وروتيني قائم على
فحص المعاملات للتأكد من مدى الالتزام بالضوابط
، إلى تفتيش يهدف إلى الوصول للرقابة القائم
على إدارة المخاطر (Risk Base Supervision) ، وقد
تم تقسيم فرق التفتيش التابعة للبنك المركزي
إلى عشرة فرق يعمل كل فريق منها في مجال محدد
ويقوم بفحصه والتحقق منه في كافة المصارف
بغرض التركيز على مراجعة الأنظمة وسد الثغرات
وتقويم نظم الضبط الداخلي بالمصارف بصورة
أكبر من اقتصر التفتيش على فحص العمليات
التمويلية كما في السابق، وقد شملت محاور عمل
الفرق كل من (فحص عمليات التمويل المباشر
وغير المباشر، ضوابط النقد الأجنبي، فحص صحة
البيانات المرسلة لبنك السودان المركزي،
الضبط المؤسسي ، ضوابط نظم الدفع والتقنية
المصرفية ، الميزانية ومعايير المحاسبة
والمراجعة ، الحسابات الجارية وحسابات
الودائع ، ضوابط الصرافات ، كفاية رأس المال
وإعادة الهيكلة، الضوابط المصرفية الأخرى) ،

هذا ويتوقع أن يحدث هذا التحول اثرًا ايجابياً وتغييراً ملموساً في أداء الرقابة المصرفية خلال الفترة القادمة.

viii. التمويل الأصغر والصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي :

بالرغم من الجهود المضنية التي يقودها البنك المركزي من اجل توسيع قاعدة المستهدفين في التمويل الأصغر الا ان نسبة التمويل الأصغر الفعلي ما زالت متدنية 5% (فعلي / تقديري بنهاية العام 2012م) ، وهذا يعنى ضرورة تنسيق الجهود لتحقيق هدف السياسة التمويلية (نسبة 12% من محفظة التمويل) ، ويتطلب ذلك معالجة ثلاث قضايا جوهرية : (1) عدم وجود ضمانات للفئات المستهدفة Collaterals (2) ارتفاع تكلفة ادارة التمويل الأصغر (كلفة ادارة التمويل الأصغر بواسطة البنوك غير مستدامة) (3) الضرائب والرسوم المتعددة التي تفرضها السلطات المحلية.

التمويل الأصغر للفترة (2007 - حتى يوليو 2012) - وتقديرات 2012-2013م (ملايين الجنيهات)

العام	حجم التمويل الممنوح		عدد العملاء		اجمالي التمويل الأصغر	نسبة الاداء الفعلي
	مصارف	مؤسسات	مصارف	مؤسسات		
2007	172	4	49,018	14,949	176,000	1.4%
2008	284	39	133,620	21,748	322,000	2.2%
2009	316	56	102,327	29,821	372,000	2.4%
2010	412	73	94,058	39,674	485,000	2.2%
2011	738	126	195,740	46,486	864,000	3.7%
حتى يوليو 2012م	637	25	244,741	91,666	662,000	5.5%
اسقاطات نهاية العام 2012م	1,338	53	513,956	192,499	1,390,200	5.7%
تقديرات العام 2013م	1,605	63	616,747	230,998	1,668,240	6.0%

ix. الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية :-

يضم هذا القطاع المؤسسات والشركات التي تمارس جزءاً من العمل المصرفي وتحصل على الترخيص من بنك السودان المركزي الذي يخضعها لرقابته حسب شروط التصديق الممنوح وهي على النحو التالي :-

(أ) الصرافات:

بلغ عدد الصرافات العاملة بالبلاد 18 صرافة بعدد 68 فرعاً تنتشر في معظم أنحاء البلاد ، وهناك عدد من الصرافات في مرحلة التأسيس وفقاً للائحة الجديدة للصرافات التي اقرها واعتمدها مجلس إدارة البنك، وذلك بهدف خلق منافسة في السوق ومنعاً للإحتكار ويقوم البنك بمراقبة إلزامها بالضوابط والمنشورات الصادرة والمنظمة للتعامل في النقد الأجنبي بيعاً و شراءً وتحويلاً ، ويقوم بإتخاذ إجراءات صارمة تصل في بعض الأحيان إلى إلغاء الرخصة وفصل الموظفين .

(ب) شركات التحاويل المالية :-

بلغ عدد شركات التحاويل المالية عدد سبع شركات وهناك بعض الشركات في مرحلة التصديق النهائي وهي شركات تعمل فقط في إجراء التحاويل الصادرة والواردة بالنقد الأجنبي من وإلى السودان وتخضع هذه الشركات أيضاً لرقابة البنك المركزي ويجري عمليات تفتيش منظمة لعملياتها .

(ج) شركات الإجارة :-

تمارس هذا العمل حالياً شركتان فقط وتعملان في مجال التمويل التأجيري متوسط وطويل الأجل.

المحور الثاني: تحديات السياسات النقدية والمصرفية و سعر الصرف والقطاع الخارجي

أولاً: تحديات السياسات النقدية والمصرفية :

من أهم التحديات التي واجهت أداء السياسة النقدية خلال الفترة السابقة ما يلي :

1-سيادة الهيمنة المالية (Fiscal Dominance) في معظم سنوات الفترة قيد الدراسة والتي بدأت ملامحها منذ بداية عام 2005 عندما بدأت السياسات المالية تأخذ منهجاً توسعياً متصاعداً وبدأت احتمالات آثارها السالبة على الاستقرار تلوح في الأفق مع نهايات عام 2005 وبدايات عام 2006 ، وفي ظل ذلك بدأ البنك المركزي يطالب بإصلاحات في السياسات المالية والآن تتبدى ملامح تلك الهيمنة المالية في الآتي :-

i. الخسائر المستمرة من ناتج عمليات مشتريات ومبيعات الذهب للحكومة والتي بدأت في مارس 2011 وحتى الآن ، والتي بلغت حوالى 3.8 بليون جنيه خلال الفترة (يناير - أكتوبر 2012م) ، والناجمة من

الشراء بسعر السوق (حوالي 5.9 جنيه للدولار الآن) وتخصيصها بسعر 2.8 جنيه للدولار في السابق و 4.42 جنيه للدولار الآن للحكومة وحوالي 2.9 جنيه للدولار في السابق و 5.3 جنيه للدولار للبنوك في مايو ،يونيو ويوليو وسعر 5.9 جنيه للدولار الآن.

.ii تخصيص الدولار بحوالي 2.9 جنيه للدولار للقمح وحفظ الفرق (ما بين 4.42 - 2.9) جنيه للدولار في حساب معلق لدى البنك المركزي .

.iii الرصيد المتفاقم من الأوراق المالية بحوزة البنك المركزي والذي بلغ حوالي 3.2 بليون جنيه بنهاية أكتوبر 2012 والناجمة من الشراء المباشر من السوق الأولية والسوق الثانوية (من البنوك بغرض مقابلة تسويات المقاصة ونظام سراج).، مما أضعف قدرة البنك المركزي في استخدام هذه الشهادات كأداة لإدارة السيولة وأصبحت بالتالي أداة لتمويل عجز الموازنة فقط.

.iv المديونية المؤقتة للحكومة للعام 2012 والتي بلغت حوالي 2.0 بليون جنيه بنهاية سبتمبر 2012 .

v. المديونيات المؤقتة التي تمت جدولتها لمديونيات طويلة الأجل والتي بلغت 6.64 مليار جنيه مما أثار سلباً في التوسع النقدي الحالي.

vi. الدفع المستمر للضمانات الحكومية بالنقد الأجنبي البالغة 427 مليون جنيه والضمانات بالعملة المحلية البالغة 508 مليون جنيه ، والتي اثرت سلباً على زيادة عرض النقود ومن ثم ارتفاع التضخم وتدهور سعر الصرف .

vii. أرصدة الحسابات المعلقة طرف البنك المركزي والتي تمثل إلتزامات علي وزارة المالية والإقتصاد الوطني والتي قاربت 1.5 مليار جنيه خلال عام 2012م ، وتلك التي استمر تعليقها لسنوات عدة وأثرها في زيادة عرض النقود .

2- محدودية ادوات السياسة النقدية المتاحة في ظل النظام المصرفي الإسلامي وعدم استحداث ادوات نقدية جديدة .

3- النزول بمعدلات نمو عرض النقود ومن ثم معدلات التضخم في ظل توسع تمويل الحكومة الاتحادية من البنك المركزي وفي ظل تدهور سعر الصرف .

4- تعذر تفعيل اليات السوق المفتوحة حالياً في ظل هيمنة وزارة المالية علي إصدارات الأوراق المالية وتحويلها من أدوات لإدارة

السيولة في الإقتصاد الي أدوات لتمويل عجز الموازنة .

5- عقب الانفصال في 2011/7/9 كان من المفترض استلام منح وقروض وعدت بها عدد من الدول لمساعدة السودان في سد العجز الداخلى والخارجى . ولكن لم يتم استلام سوى جزء يسير من تلك الوعود، مما فاقم من وضع المالية العامة وميزان المدفوعات .

6- تعذر تفعيل اليات سوق ما بين المصارف في ظل المحاذير الشرعية و في ظل عدم تجاوب البنوك مع هذا التوجه .

7- تحييد تأثير السياسة النقدية مما اثر سلباً علي مجمل الأداء النقدي .

ثانياً: تحديات في مجال إصدار الأوراق المالية :

تبرز أهم التحديات التي تواجه إصدار الأوراق المالية في الآتي :-

- الظروف الاقتصادية التي أعقبت انفصال الجنوب نتيجة لخروج عائدات البترول مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف الجنيه السوداني وخلق حالة من عدم اليقين وسط المستثمرين، مما أدى إلى أن ينصرف كثير من المستثمرين إلى الاستثمار في الأراضي والعقارات.

- الزيادة الكبيرة في حجم الإكتتابات وتنوعها مما أدى إلى إغراق السوق بالأوراق المالية.
- عدم إيفاء وزارة المالية بالتزاماتها تجاه عملائها في مواعيدها وهو يمثل أكبر التحديات التي تواجه إصدار الأوراق المالية حيث تشكل الثقة بين الجمهور الركيزة الأساسية لنجاح هذه الأوراق.
- ضعف عوائد الأوراق المالية مقارنة بمعدلات التضخم السائدة.

ثالثاً : التحديات التي تواجه القطاع المصرفي بالسودان :

تتمثل أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع في الآتى:

- 1-كيفية إكمال الإطار الرقابي والتنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.
- 2-كيفية إلزام البنوك بتطبيق قواعد الضبط المؤسسي وكافة الموجهات الصادرة عن البنك المركزي
- 3-ضعف الوعي المصرفي و التقني لدي الجمهور مع ضعف الإنتشار الجغرافي للمصارف.
- 4-ضعف ثقافة التمويل الصغير والأصغر والمعرفة بالصيرفة الإجتماعية لتخفيف حدة الفقر .

5-ضعف آليات التحقق من عمليات غسل الاموال
و تمويل الارهاب.

6-ضعف رؤوس أموال البنوك وضعف مواردها
الأخرى.

7-المخاطر المتعلقة بتشغيل نظم الدفع.

8-العقبات والمشاكل:

❖ اشارت بعض المصارف الى خصوصيتها الامر
الذي يصعب عملية دمجها مع المصارف
الآخرى .

❖ الاليات التي اتخذتها هذه المجموعات
للتوافق بينها محدودة للغاية وكانت في
اطار الادارات التنفيذية .

❖ المصارف متنافسة وليست متكاملة مما
دفع كل بنك أن يحجب الكثير من
المعلومات عن البنك الآخر وخاصة
المعلومات عن عملائه وتوزيعهم قطاعياً
وجغرافياً .

❖ تباين الاهداف وتركيبه رأس المال
والمساهمين وكذلك الإلتزامات الداخلية
والخارجية . والانظمة .

❖ التحالفات لم تفض إلى اندماجات أو
تملك لأسهم بعض البنوك بواسطة البنوك
الأخرى

❖ لا تزال قناعات مجالس الإدارات بالدمج
ضعيفة رغم قناعاتهم بأهمية كبر حجم
رأس مال كل مصرف

رابعاً: التحديات في مجال سعر الصرف ، النقد الأجنبي والقطاع الخارجي :

- التوسع في السيولة المحلية من قبل وزارة المالية تؤدي الي عدم استقرار سعر الصرف.
- الالتزامات القائمة بالنقد الاجنبي والمحلي (ضمانات واعتمادات) وعدم سدادها في الوقت الحالي بسبب تآكل إحتياطات البنك المركزي وزيادة في السيولة لذلك يجب سدادها أو جدولتها وفق جدول زمني محدد بالإضافة الي عدم الدخول في التزامات جديدة الا للضرورة القصوى.
- الذهب و السلع المدعومة وإلتزامات وزارة المالية الأخرى بالنقد الأجنبي (الجازولين والقمح ... الخ) التي تعامل بالسعر الرسمي لبنك السودان المركزي مما يشكل ضغط سيولي ولمعالجه ذلك يجب سداد فروقات السعر من الميزانية القائمة لوزارة المالية وليست من حسابات بنك السودان المركزي لان ذلك يمثل ضخ سيولي مباشر للعملة المحلية .
- ضرورة تحريك سعر الصرف المحدد بالموازنة من 4.4 جنيه للدولار الي السعر الحالي وهو حوالي 5.9 جنيه للدولار خاصة في ظل توقع ان تكون صافي عمليات النقد الأجنبي للحكومة مع البنك المركزي بائعاً صافياً (net seller) بدلاً عن الوضع الراهن وهو أن الحكومة الآن

مشتري صافى (net purchaser) للنقد الأجنبي من البنك المركزي .

- الانخفاض فى الاحتياطيات وتأثيره على عدم اليقينية والمضاربة وتأثيرها على سعر الصرف.

- ترشيد استخدام النقد الأجنبي لم يتم بالصورة المطلوبة .

- ارتفعت الفجوة بصورة كبيرة بين سعر الصرف فى السوق الرسمى والموازى مما أدى لهروب الموارد للسوق الموازى ، وخاصة فيما يتعلق بتحويلات السودانيين العاملين بالخارج .

- تحديات متعلقة بالنظم الإحصائية لإعداد ميزان المفوعات تتمثل فى تضخم بند الأخطاء والمحذوفات مما يؤثر على التحليل المنطقي لإحصاءات ميزان المدفوعات ويمكن تلخيص أسباب تضخم هذا البند للأسباب الآتية :

■ بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر تقديرية حيث يقدر الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 60% من الاستيراد عبر الامتياز (بيانات الجمارك) حسب توصية البعثة الفنية لصندوق الدولي ، ولمعالجة ذلك لابد من وجود مسح للشركات الأجنبية بالسودان .

■ بيانات التسهيلات التجارية في البنوك التجارية ضعيفة مقارنة بالصادرات والواردات من إدارة الجمارك. حيث تم تقديرها بإدراج الاختلاف بين صادرات وواردات إدارة الجمارك ، وصادرات وواردات البنوك التجارية بعد تحويلها الى (FOB)

■ عدم اهتمام بعض المصارف التجارية بإعداد الراجعة الشهرية لميزان المدفوعات بالرغم من عقد عدة سماعات لشرح كيفية ملء استمارة ميزان المدفوعات.

■ اختلاف بيانات الواردات بين إدارة الجمارك وإدارة الإحصاء بعد معالجتها من ادارة التقنية المصرفية عبر برنامج اوركل وتضخم بنداخرى في تقارير الواردات بالرغم من وجود تصنيف لها من قبل إدارة الجمارك .

المحور الثالث: السياسات المطلوبة للتعامل مع نتائج الأداء الحالي والتحديات المتوقعة خلال الفترة (2013-2015م)

السياسات النقدية والتمويلية:

نتيجة لإتفاقيات التعاون الموقعة مع حكومة جنوب السودان يتوقع أن يتحول نهج السياسة النقدية من سياسة إنكماشية في الوقت الحالي الي سياسة توسعية في الأعوام القادمة ، إذ يتوقع تدفقات نقدية كبيرة بالنقد الأجنبي من خلال نصيب الحكومة من رسوم عبور البترول والمعالجات المالية (حوالي 2.4 مليار دولار سنوياً) ، وتنامي حجم التجارة البينية مع دولة جنوب السودان (حوالي 2 مليار دولار) ، وتصاعد مبيعات الذهب بدخول إنتاج الشركات الي حدود 3 مليار سنوياً مما يؤدي الي توفر موارد مقدره تسهم في إستقرار سعر الصرف والنزول بمعدلات التضخم الي حدود مستقرة وآمنة، عليه فمن المتوقع تخفيض نسبة الإحتياطي النقدي القانوني ، وتخفيض هوامش أرباح المرابحات والتحول من بيع الأوراق المالية الي شراء الأوراق المالية بواسطة البنك المركزي من البنوك التجارية. عليه يتوقع أن يكون هنالك توسع نقدي يتمشي مع معدلات الناتج المحلي الإجمالي المستهدفة خلال الفترة (2013 - 2015) ، هذا مع إفتراض التحول من النهج الحالي للسياسة النقدية من

نهج إيوائي (Accommodative Approach) الي نهج
نشط وفاعل (Stabilizing Approach).

وللتعامل مع التطورات المتوقعة في مجال
السياسات النقدية لا بد من إحكام التنسيق
بين السياسات النقدية والمالية من خلال
الآتي:

A. ضمان إستقلالية وفعالية السياسات النقدية
بأن يقوم البنك المركزي بتصميم وتنفيذ
السياسات النقدية وتنسيق وتعاون تام مع
وزارة المالية.

B. التأكيد علي الإلتزام بتنفيذ مشروع قانون
الموازنة العامة بإعتباره يمثل حزمة
متكاملة للسياسات المالية والنقدية ، خاصة
ما يلي المديونية المؤقتة ومعالجات فروقات
سعر الصرف فيما يتعلق بعمليات شراء الذهب
وتوفير إحتياجات إستيراد القمح وسداد
إلتزامات الحكومة الأخرى.

C. ضرورة إلتزام وزارة المالية الإتحادية
بتنفيذ مايليها في الإتفاقيات الموقعة مع
بنك السودان المركزي لمعالجة المديونيات
السابقة والتي جرت العادة بعملها عند نهاية
كل عام مالي وآخرها ما تم توقيعه بنهاية
العام المالي 2011م.

D. التأكيد علي ضرورة سداد المالية
للإلتزامات القائمة عليها نتيجة لسداد
ضمانات نيابة عنها (بالعملات المحلية

وبالعملات الأجنبية) قبل نهاية العام المالي المعني من كل عام وأي إلتزامات أخرى معلقة أو مجدولة للسداد.

E. تنشيط وتفعيل مهام إدارة التدفقات النقدية بوزارة المالية الإتحادية حتي تتمكن من لعب الدور المنوط بها في تسهيل عملية التنسيق بين وزارة المالية وبنك السودان المركزي وأن تعمل علي توفير بيانات يعتمد عليها **Reliable** في إدارة الموازنة أولاً ثم الإستفادة منها في إدارة السياسة النقدية لاحقاً.

F. التأكيد علي ضرورة إنعقاد الإجتماع الأسبوعي لضمان التنسيق التام بين وزارة المالية وبنك السودان لضمان تطبيق و فاعلية الإجراءات التي يتم إتخاذها في إطار تنفيذ البرنامج الثلاثي وعدم حدوث تضارب في القرارات والإجراءات.

G. ضرورة انتهاج وتطبيق سياسة نقدية ترشيدية تساعد علي كبح جماح التضخم واستقرار ومرونة سعر الصرف .

(1) السياسات المطلوبة للتعامل مع نتائج أداء الأوراق المالية :

- العمل علي استقرار معدلات التضخم وسعر صرف الجنيه السوداني والمستوي العام

لأسعار مما يعزز الثقة في الاقتصاد السوداني وبالتالي وعودة ثقة المستثمرين في الأوراق المالية، و على وزارة المالية مراعاة الواقعية في تقدير حجم الإصدارات الجديدة كأداة لسد العجز في الموازنة العامة وليست كمصدر للإيرادات ، ولا بد من وفاء وزارة المالية بالتزاماتها في مواعيدها وإعطاء هذا الأمر الأهمية القصوى.

- أهمية إعادة توجيه إصدار الأوراق المالية للغرض الذي أصدرت من أجله وهي آلية ضمن آليات أخرى لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ويجب أن يحدد حجم وقيمة الإصدارات بناءً على مساهمتها في سد عجز الموازنة ، حيث أن هذا الدور قد تبدل وتغير تماماً خلال العقد الأخير حيث أصبحت مصدراً إيرادياً في غاية من الأهمية للموازنة ، ويجب أن لا يكون كذلك لأن الإيرادات لا ترد بينما الموارد المتاحة من بيع الأوراق المالية تشكل التزاماً مباشراً على وزارة المالية ويجب ردها أصلاً وربحاً.

- التأكيد على أن الأوراق المالية الحكومية هي آليات لسد عجز الموازنة العامة (وفق الغرض الذي حدد لها منذ إصدارها) وليست آلية يعتد بها لإدارة

السياسة النقدية لأن حجم وقيمة وتوقيت طرح تلك الأوراق هي من اختصاص وزارة المالية ، حيث انها تعتبر آلية خارجية للبنك المركزي (Exogenous tool) وليست آلية داخلية للبنك المركزي (endogenous tool) مما يستلزم ضرورة استحداث أدوات نقدية جديدة يمتلكها البنك المركزي (على غرار شهادات مشاركة البنك المركزي) ليستخدمها في إدارة السيولة مباشرة بدلاً من استخدام الأوراق المالية التي تمتلكها وزارة المالية ولا تساعد على إدارة السيولة بالصورة المطلوبة .

• ترك الخيار للبنك المركزي لشراء الأوراق المالية الحكومية وفقاً لحاجته لتكوين احتياطي منها لإدارة السيولة وقتما يشاء، وبالكمية التي يود شرائها، وعدم إجباره على تمويل عجز الموازنة عبر شراء تلك الأوراق .

سياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي وميزان المدفوعات :

يتوقع في الفترة القادمة وكنتيجة لتوقيع عدد من إتفاقيات التعاون مع دولة جنوب السودان وخاصة تطبيق اتفاقية رسوم عبور النفط و التجارة البينية ، أن يوفر ذلك نسبة مقدرة من الموارد بالنقد الأجنبي لدي البنك المركزي ، إذ يتوقع توفير مبلغ 4.4 مليار دولار في العام من رسوم العبور والتجارة

البيئية . كما يتوقع أن تبلغ عائدات الذهب حوالي 3.0 مليار دولار سنوياً خلال الفترة 2013-2015) ، ويتوقع أيضاً إنسياب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية ، وكذلك إزدياد وتيرة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، مما يؤدي الي تحسن موقف النقد الاجنبي خاصة اذا صاحب توفر تلك الموارد إستمرار تطبيق وإنفاذ حزمة الإجراءات الأخيرة، مما سيؤدي الي بناء إحتياطات مقدرة من النقد الأجنبي والذهب ومن ثم إستقرار سعر الصرف والنزول بمعدلات التضخم للحدود الآمنة والمستدامة . ولضمان إستمرار الإستقرار الإقتصادي لابد من الإستمرار في نظام سعر الصرف المرن المدار . للوصول الي مؤشرات إيجابية وإستعادة التوازن الخارجي لابد من إتخاذ حزمة من السياسات والإجراءات أهمها :

- يجب ان تكون اجراءات المعالجة شاملة في شكل حزمة متكاملة وفي الاطار الاقتصادي الكلي في المدى القصير والمتوسط والبعيد .
- الحفاظ علي إستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية بالإستفادة من تدفقات النقد الاجنبي ، ومن المؤكد ان التعافي من آثار الصدمة سيحدث ثقة كبيرة في الاقتصاد السوداني ويشجع تدفقات

الاستثمار الاجنبي المباشر مما يؤدي الى تسريع النمو الاقصادى فى المدى البعيد .

• التنسيق التام بين السياسة المالية والسياسة النقدية .

• تحديد اولويات المرحلة فى التدرج من الاستقرار النقدى (المحافظة على استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم) الى تحقيق النمو الاقصادى وتنشيط القطاع الحقيقى فى الاقصاد .

• الإهتمام بسياسات ترقية الصادرات (من خلال تقديم التمويل والدعم لسلع البرنامج الثلاثى) وسياسات إحلال الواردات .

• الاهتمام بزيادة الإنتاج ورفع الانتاجية فى القطاعات الرئيسية المنتجة (الزراعة ، الصناعة ، والتعدين) .

• تقليل تكلفة الانتاج والتصدير من خلال خفض تكلفة الكهرباء وتخفيض الرسوم والضرائب .

• الإهتمام بتنويع مصادر النقد الأجنبى من العمليات غير المنظورة وخاصة الخدمات

• ضرورة وضع استراتيجيات واضحة للعون والدين الخارجى .

- ضرورة الإلتزام بما نصت عليه بنود قانون الاستثمار والتعاقدات مع المستثمرين الأجانب لزيادة درجة المصداقية .
- الاهتمام ببناء احتياطات خارجية مقدرة من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي في ظل تدفقات النقد الأجنبي المتوقعة من اتفاقيات التعاون مع دولة جنوب السودان وذلك حتى يتمكن البنك المركزي من التدخل في سوق النقد الأجنبي متى ما تطلب ذلك بكل سهولة ومرونة ويسر .

مساهمات وتحويلات المغتربين :

- بلغت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج حوالي 1.2 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 2006-2010م أي ما مجموعه حوالي 4.8 مليار دولار خلال الفترة ، وهي تعتبر موارد مقدرة يجب أن تؤخذ في الإعتبار وذلك بتشجيع المغتربين وفق السياسات التالية :
- الإستمرار في سياسات تصحيح سعر الصرف وصولاً الي توحيد سوق النقد الأجنبي.
 - حصر وتقدير تحويلات المغتربين السنوية.
 - دراسة تجارب سياسات الدول الشبيهة كتجربة جمهورية مصر العربية ودولة باكستان ولبنان للإستفادة منها في جذب هذه التحويلات.

- ضرورة تشجيع الإعفاءات الجمركية علي الأمتعه الشخصية والضريبية والحوافز الأخرى للسودانيين العاملين بالخارج.
- تخصيص الأراضي السكنية والمشروعات الإستثمارية للسودانيين العاملين بالخارج.
- إحكام التنسيق بين الأجهزة المختصة بشئون هجرة السودانيين العاملين بالخارج لإزالة كافة العوائق الإجرائية المتعلقة بكافة المشاكل التي تواجههم.

السياسات المصرفية :

أن تشمل المرحله الرابعه من برنامج اعاده هيكله واصلاح الجهاز المصرفي علي إعادة تشكيل القطاع المصرفي من حيث الكم والكيف ، بحيث يكون هنالك توزيع قطاعي او فئوي للمصارف (مصارف تنموية ، مصارف تجارية و فروع المصارف الاجنبية ، مصارف الإستثمار ، مصارف التمويل الاصغر ومصارف ولائيه او اقليمية) علي أن يتم تحديد الحد الأدنى لراس المال المدفوع بالإضافة للضوابط والسياسات الرقابية لكل مصرف حسب نوع النشاط . هذا بجانب العمل علي تنفيذ الأهداف المصرفيه الواردة في إستراتيجيه البنك المركزي خلال الفترة 2012-2016م :

1. تطوير وترقية الأداء بالمصارف والمؤسسات المالية وبناء قدرات العاملين بها.

2. تحقيق ملاءة مالية تتسق مع المستويات العالمية .
3. العمل على زيادة الوعي المصرفي و الانتشار الجغرافي للخدمات المصرفية و احداث نقلة نوعية فى التوسع المصرفي و زيادة نسبة التعمق المالى فى الإقتصاد الى 24% .
4. تعميق إسلام الجهاز المصرفي والمحافظه علي الهوية المصرفية الإسلامية .
5. العمل على تطبيق إستراتيجية البنك فى مجال التمويل الأصغر ليصبح آلية رئيسية من آليات النمو الإقتصادى و الإجتماعى و أداة من أدوات تحقيق عدالة توزيع الدخل .
6. تطوير الوسائل والأنظمة الرقابية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية التي تمارس جزءاً من العمل المصرفي.
7. إستكمال العمل بمشاريع التقنية المصرفية كمشروع الهاتف النقال و تطوير نظام سراج ، بالإضافة الى إصدار قانون نظم الدفع .
8. الإهتمام بالتمويل الأصغر والصغير والتمويل ذو البعد الإجتماعي من خلال تطوير آلياته وقنوات تنفيذه .

الملاحق :

ملحق رقم (1)

العوامل المؤثرة على عرض النقود (مليون جنيه)

أكتوبر 2012 (تقديري)		ديسمبر 2011		ديسمبر 2010		المكونات
حجم التغير	قيمة	حجم التغير	قيمة	حجم التغير	قيمة	
-3,766	-9,426	-273	-5659	159.0	-5,386	صافي الأصول الأجنبية
10,707	49,994	9,155	39,287	5,798	30,132	صافي الأصول المحلية
2,249	16,467	3,839	14,218	3,422	10,379	قطاع حكومي
6,359	29,623	2525	23,264	2,383	20,740	قطاع غير حكومي
2,099	3,904	2791	1,805	-7.0	-987	صافي بنود أخرى
7,586	15,8011	-1,876	8,225	894	10,101	بند اعادة التقييم
14,526	56,379	7,006	41,853	6,851	34,847	عرض النقود
	%34.7		%20.1		24.5%	معدل النمو التراكمي في عرض النقود

المصدر:- المسح النقدي

ملحق رقم (2): مكونات عرض النقود

مليون جنيه

أكتوبر 2012*		ديسمبر 2011		ديسمبر 2010		المكونات
كنسبة من عرض النقود	قيمة	كنسبة من عرض النقود	قيمة	كنسبة من عرض النقود	قيمة	

العملة لدى الجمهور	10,417	%30	12,850	%31	15,504	% 28.0
الودائع تحت الطلب	9,371	%27	12,000	%29	14,235	% 25.0
أشباه النقود	15,059	%43	17,003	%40	26,639	% 47.0
المجموع (عرض النقود)	34,847		41,853		56,379	

المصدر:- المسح النقدي
• تقديري

ملحق رقم (3) مكونات الاحتياطي النقدي

مليون جنيه

المكونات	ديسمبر 2010	ديسمبر 2011	أكتوبر 2012*
العملة لدى الجمهور	10,417	12,850	15,504
احتياطيات البنوك	4,705	6,365	11,226
ودائع طرف بنك السودان	641	1,446	2,941
المجموع (الإحتياطي النقدي)	15,763	20,661	29,671

المصدر: المسح النقدي.
• تقديري.

ملحق رقم (4) العمليات النقدية 2010 - 2012 م مليون جنيه

البند	2010	2011	أكتوبر 2012
صافي مبيعات شهادات مشاركة الحوكمة (شهادة)	515.42 +	370.71+	587.5+
صافي مبيعات صكوك الإستثمار الحكومية (صرح)	97.2-	54.46 +	156.6+
صافي مبيعات شهادات إيجارة مصفاة الخرطوم (شامة)	570.0 +	226.79+	222.3+
صافي مبيعات شهادات إيجارة بنك السودان (شهاب)	144.5+	0.00	4.0+
صافي عمليات التمويل (تمويل مؤقت ، ودائع إستثمارية ، مساهمات ، شراء الذهب .. الخ)	1,555.97 +	5,082.23 +	11,704 +
صافي مبيعات النقد الأجنبي	6,845.99-	5,480.99 -	4,273.9-
صافي نتائج العمليات النقدية	4,157.3-	253.2 +	8,400.6

المصدر:- إدارة العمليات النقدية & إدارة التمويل.

ملحق رقم (5):
مصنوفة سياسات معالجة الفجوة في القطاع الخارجي

ملاحظات	السياسة
<p>تفعيل اليات البنك المركزى :</p> <p>1- الاحتياطي النقدي القانوني</p> <p>2- تنشيط عمليات السوق المفتوحة</p> <p>3- اعادة طرح شهادة شمم واستخدامها في ادارة السيولة</p> <p>4- ادارة عمليات النقد الاجنبي بهدف تقليل التوسع النقدي</p>	<p>1. ترشيد النمو النقدي ليتوافق مع هدف تخفيض معدل التضخم مع مراعاة تمويل سلع البرنامج الاسعافي وتوفير التمويل الاصغر</p>
<p>- التركيز على تصكيك مشروعات انتاجية لتوليد اصول جديدة على ان تكون جملة الاعيان تغطي غالبية الوعاء حتى يتسنى تداول الشهادات في السوق الثانوية وتكون اداة للسياسة النقدية وادارة السيولة في الاقتصاد</p> <p>- الالتزام التام بتوزيع الارباح على حملة الاوراق المالية في</p>	<p>2. تحقيق استقرار سوق الاوراق المالية بالسودان</p>

ملاحظات	السياسة
<p>مواعيدها عبر برمجة محددة حسب حجم الاصدارات فى العام</p> <p>- تشجيع قيام صناديق المضاربة فى عمليات التمويل المختلفة على ان تكون بالعملة الاجنبية لتشجيع تحويلات المغتربين</p> <p>- السماح باستثمارات بعض المؤسسات العربية فى سوق الاوراق المالية السودانية بالعملة الاجنبية</p> <p>برمجة الاصدارات وفقاً لاستراتيجية الدين العام الداخلى</p>	
<p>إنخفاض اجمالي الواردات بنسبه 8%</p> <p>- لابد من الاستمرار فى ترشيد الاستيراد</p>	<p>3. يناير 2011 تم حظر استيراد مجموعة من السلع تدرج تحت مجموعة المصنوعات , والمواد الغذائية , وسائل النقل , والمنسوجات</p>
<p>انخفاض العجز فى حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 68.6%</p>	<p>4. يناير 2012 تم وضع البرنامج الثلاثي 2012-2014 الذي تم تصميمه للتصدي للأثار السالبة لخروج موارد البترول المنتج فى جنوب السودان .</p>
<p>انخفضت قيمة واردات السكر بنسبة 5.4 بينما ارتفعت قيمة واردات القمح , وزيت الطعام , والأدوية بنسبة 4% , 2.5% , و6.6% على التوالي.</p> <p>- مازال الوقت مبكراً لتقييم اداء استراتيجيه احلال الواردات لكن لابد من تضافر الجهود لزيادة الانتاج المحلى لتغطية الفجوة فى استيراد هذه السلع</p> <p>- من اجل تحقيق استقرار استقرار الحياة المعيشية لابد من تدابير محكمة تضمن توفير الاستيراد لتغطية</p>	<p>5. إحلال الواردات لسلع (القمح , السكر , زيوت الطعام , المحروقات والأدوية)</p> <p>- الاهتمام بتكوين محافظ التمويل وصناديق الاستثمار التى تستهدف هذه السلع</p> <p>- فتح خطوط التمويل الخارجية للمؤسسات والشركات العاملة فى هذه السلع عبر ترتيبات مصرفية مع الدول الصديقة والشقيقة ومؤسسات التمويل الاقليمية والدولية</p>

ملاحظات	السياسة
<p>الاستهلاك المحلي وتجنب الندرة التي تؤدي الى ارتفاع اسعارها</p>	<p>- تشديد القيود الكمية والنوعية على استيراد هذه السلع لاعطاء ميزة تنافسية للانتاج المحلي (فرض رسوم جمركية) تحريك سعر الصرف لتقليل الاستيراد من الخارج للسلع غير الضرورية</p>
<p>ارتفعت قيمة صادرات السلع المعدنية , والثروة الحيوانية , والصمغ العربي , بنسبة 141% , 93% , و 1% على التوالي. بينما انخفضت قيمة صادرات القطن بنسبة 52% -</p>	<p>6. زيادة صادر (القطن , منتجات الثروة الحيوانية , الصمغ العربي , الذهب والمعادن)</p> <p>- تجنب تصدير اي من هذه السلع فى شكل مواد خام الى فى حدود ضيقة (فى حالة عدم قدرة الاقتصاد على تصنيعها وتصديرها)</p> <p>- تشجيع تصنيع الصادرات (القيمة المضافة)</p> <p>- تسهيل الاجراءات المصرفية</p> <p>- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر</p> <p>- اعطاء المصدر سعر صرف مجزى</p> <p>- الاستمرار فى تكوين المحافظ والصناديق التمويلية</p> <p>- تشجيع تجارة الحدود مع دولة جنوب السودان وكذلك التجارة الدولية مع دولة جنوب السودان ودول الكوميسا وبقية الدول</p> <p>- الاهتمام بالموصفات والجودة</p>
<p>ارتفعت قيمة صادرات الذهب بنسبة 142% واصبح يشكل حوالي 70% من إجمالي صادرات السودان.</p> <p>- ارتفعت عائدات صادر الذهب ومن المتوقع ان تحقق 2.5 مليار دولار بنهاية العام</p>	<p>7. الإستمرار في شراء وتصدير الذهب على ان يصبح بنك السودان المركزي هو الجهة الوحيدة المسموح لها بتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي , وعلى أن يسمح للشركات المرخص لها بموجب قانون الاستثمار بتصدير الذهب والمعادن الاخرى وفقاً لنصوص قانون الاستثمار ولائحة النقد الأجنبي السارية</p>

ملاحظات	السياسة
<p>2012م ، وساهمت حصيلة صادرات الذهب فى توفير كثير من السلع الضرورية ومقابلة الاحتياجات القومية ومع انشاء مصفاة الذهب يتوقع ان تزداد عائدات صادر الذهب والمعادن الاخرى . تكمن اهمية عائدات الذهب فى المرحلة القادمة فى دعم البنيات التحتية وتمويل المشاريع الانتاجية فى القطاع الحقيقى (الزراعة والصناعة والتعدين) ويتطلب ذلك التنسيق بين وزارات القطاع الاقتصادى لاعطاء اولوية للاستثمار فى الانتاج الحقيقى لتحقيق مجتمع الوفرة وزيادة فرص العمل .</p>	
تم إفتتاح وتشغيل المصفاة فى سبتمبر 2012م.	8. تشغيل مصفاة السودان للذهب فى الربع الاول من 2012 للعمل على تصدير الذهب المصفى بدلا من تصدير الذهب الخام (زيادة القيمة المضافة)
جاري التنفيذ	9. إنشاء بورصة للذهب فى السودان
انخفضت الواردات الحكومية بنسبة 68% , كما انخفضت مدفوعات تحويلات الحكومة العامة , بينما لم يتأثر بند مدفوعات السفر والخدمات الحكومية فى حساب الخدمات	10. ترشيد الصرف الحكومى بالنقد الاجنبى
ارتفع تدفق الإستثمار الأجنبى المباشر للداخل- الإستيراد عبر الإمتياز	11. تشجيع تدفقات الإستثمار الاجنبى المباشر للداخل
ارتفعت تحويلات المغتربين خاصة فى الربع الثانى بعد تطبيق الآلية	12. العمل على جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج (الآلية)
انخفضت الودائع , والقروض , والتسهيلات التجارية , خاصة بعد خروج ودائع الجنوب (نتيجة سالبة)	13. استقطاب موارد خارجية بالنقد الاجنبى (ودائع , قروض , وتسهيلات تجارية نقدية أو سلعية)
ارتفعت قيمة واردات قطع الغيار	14. منع إستيراد الاسبيرات المستعملة
تقلصت الفجوة فى سعر الصرف من 94.8 % فى نهاية مايو الى 18 فى نهاية يونيو 2012 . ويتوقع ان يظهر الاثر على الميزان التجارى و حساب التحويلات	15. تخفيض قيمة العملة الوطنية بالبنك المركزى من 2.7 جنيه للدولار إلى 4.4 جنيه للدولار , وبالبنوك التجارية من 2.9 جنيه للدولار إلى 5.4 جنيه للدولار

ملاحظات	السياسة
الجارية (حصائل الصادر , تحويلات السودانين العاملين بالخارج).	بالإضافة الى زيادة نسبة الحافز من 4.7% إلى 15%. وزيادة العرض من النقد الاجنبي لمقابلة الطلب في النصف الثاني من العام 2012
إنخفضت التحويلات الجارية للقطاع الخاص	16. حصر السحب من الصرافات الآلية بالخارج على اصحاب الحسابات بالنقد الاجنبي فقط للحد من هروب رؤوس الاموال للخارج و تحسين اداء حساب الخدمات والتحويلات الجارية
يتوقع ظهور الاثر نهاية العام 2012	17. إيقاف ضخ النقد الاجنبي للصرافات لتحسين اداء حساب الخدمات والمحافظة على الإحياطي من العملات الاجنبية
يتوقع ظهور الاثر نهاية العام 2012	18. تعديل فترة استرداد حصيللة الصادر لتصبح شهر بدلاً من شهرين , وتعديل استخدم حصيلله الصادر لتنفيذ عمليات الاستيراد الخاصة بصاحب الحصيلله فقط وفي حالة عدم استخدامها خلال الفترة المحددة يتم شرائها لصالح البنك التجاري أو بنك السودان المركزي بهدف تحسين إحتياطي العملات الحرة لدى بنك السودان المركزي و البنوك التجارية
ارتفاع قيمة واردات القمح	19. استمرار بنك السودان المركزي بتوفير النقد الاجنبي لإستيراد القمح ودقيق القمح بسعر 2.9 جنيه للدولار
يتوقع ظهور الاثر في النصف الثاني من العام 2012	20. تم تعديل سعر الصرف الجمركي ليصبح 4.4 بدلاً من 2.7 جنيه للدولار بهدف تقليل وترشيد الإستيراد
يتوقع أن يؤدي الي ارتفاع بند مدفوعات الخدمات الحكومية.	21. استمرار البنك المركزي في توفير إحتياجات الحكومة من النقد الاجنبي لمقابلة الإلتزامات الخارجية (الخدمات الحكومية)
- لابد من تعزيز الاجراءات المتخذة لترشيد الطلب على النقد الاجنبي	22. ترشيد السفر للعلاج والدراسة بالخارج - الزام جميع الوزارات و الوحدات والهيئات الحكومية بتوطين العلاج بالداخل - تشديد اجراءات القمسيون الطبي للحالات التي لا تستدعي السفر الى الخارج الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية واحلال واردات الادوية
تشير معظم البيانات الى امكانية تعافى الاقتصاد الكلى بشكل تدريجي من اثار فقدان البترول، ويمكن استعادة التوازن قى القطاع الخارجى	23. تحقيق الاستقرار المالى والسلامة المصرفية - مراقبة المصارف بشأن نسب كفاية راس المال

ملاحظات	السياسة
<p>والنقدي مبكراً مع جهود التحرك الخارجي -تصدير الذهب- واتفاقيات التعاون مع دولة الجنوب الا ان اهم ركائز الاستقرار الاقصادى تتمثل فى التاكيد من تحسن مؤشرات السلامة المصرفية لذلك يركز البنك المركزى فى سياسات العام 2013م تحقيق الاستقرار المالى .</p>	<ul style="list-style-type: none"> - الاستمرار فى مراقبة موقف السيولة فى كل بنك - متابعة التعثر المصرفى - تشديد اليات الترميز الائتمانى - تطوير سوق ما بين البنوك - متابعة مركز النقد الاجنبى وتحديد مدى انكشاف المصارف لتعديلات سعر الصرف - الاشراف على عمليات استعادة البنك المركزى لودائعه طرف البنوك التجارية مع مراعاة الموقف السيولى لك بنك على حدة - الاهتمام بتبعات تطبيق نظم الدفع الحديثة ومعرفة مدى الالتزام بعمليات التسييل الفورى للاوراق المالية عبر SRAG
<p>- يشجع البنك المركزى جهود التوسع فى التمويل الاصغر الا ان مشاكل عدم وجود الضمانات للفئات المستهدفة وارتفاع تكلفة ادارة التمويل الاصغر وتحديات فرض رسوم متعددة على الممولين تحتاج لمزيد من الاجراءات للوصول لفئات المستهدفة واستدامة التمويل الاصغر .</p>	<p>24. تشجيع التمويل الاصغر لمكافحة الفقر والبطالة</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة نسبة التمويل الاصغر الى 13% من محفظة التمويل المصرفى - تكوين شراكات ذكية بين مؤسسات التمويل الاصغر الوطنية ومؤسسات التمويل الاقليمية والدولية - وضع اليات لتوفير التمويل الاصغر للمنقبين عن الذهب باشراف وزارة المعادن وحكومات الولايات - الاستمرار فى برامج تمويل

ملاحظات	السياسة
	<p>صغار المزارعين فى الريف</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاستمرار فى توفير التمويل للحرفيين والاعمال الصغيرة - تقليل تكلفة التمويل الاصغر (هوامش المراجحات) - التوسع فى قبول ضمانات اضافية حسب البيئة المحلية لكل ولاية - تقليل تكلفة ادارة مؤسسات التمويل الاصغر بتغيير وتعديل النماذج المنفذة حالياً تخفيض الرسوم والضرائب والجبائيات المتعددة على صغار المنتجين فى المحليات المختلفة

ملحق رقم (1)
ميزان المدفوعات لعامي 2010 و2011

*2011	2010	
86.0	157.2	أ- الحساب الجارى
		العمليات المنظورة
9,598.6	11,404.3	(1) الصادرات (FOB)
7,304.4	9,695.2	بترول
1,441.7	1,018.0	الذهب
852.5	691.1	أخرى
(8,127.7)	(8,839.4)	(2) الواردات (FOB)
(80.9)	(178.0)	واردات الحكومة
(8,046.8)	(8,661.4)	واردات القطاع الخاص
1,470.9	2,564.9	الميزان التجارى (2+1)
		العمليات غير المنظورة
(1,384.9)	(2,407.7)	حساب الخدمات و الدخل و التحويلات

2,911.0	3,751.9	متحصلات
(4,295.9)	(6,159.6)	مدفوعات
1,882.8	661.1	ب- التحركات في الحساب الرأسمالي والمالي
0.0	0.0	حساب رأس المال
1,882.8	661.1	الحساب المالي
2,313.7	2,063.7	استثمار مباشر (صافي)
(26.1)	6.1	حافطة استثمار (صافي)
(404.8)	(1,408.7)	إستثمارات أخرى (صافي)
142.4	(67.3)	1. القروض الرسمية
605.5	570.8	السحوبات
(463.1)	(638.1)	السدادات
(176.4)	(325.7)	سداد أصل الديون
(286.7)	(312.4)	متأخرات أصل الديون
303.9	(59.8)	2. تسهيلات تجارية (صافي)
(475.3)	(924.2)	3. صافي الأصول الحكومة العامة
180.0	(328.1)	4. صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية
(555.8)	(29.3)	6. الالتزامات الخارجية للبنك المركزي
1,968.8	818.3	العجز او الفائض في الحساب الجاي والراسمالي
(2,804.2)	(872.5)	الايخطاء والمحزوفات
835.4	54.2	الاصول الاحتياطية من العملات القابلة للتحويل
(835.4)	(54.2)	الميزان الكلي